الجَـوَازِم

أي هذا مبحثها [١] .

[لام الطلب]

أي أحدها : (لام الطلب) أمراً كان نحو : « فليُنْفِقْ [٢] » ، أو دعاء نحو : « لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ [٣] »، وحركتُها الكسر لضرورة الابتداء (وفتحها لغة) لسليم طَلَباً للخفّة . (وقيل) : إنما تفتح على هذه اللغة (إن فتح تاليها) بخلاف ما إذا انكسر نحو : لِتِيذنْ [٤] أو ضم نحو : لِتُكْرِمْ . (وقيل) : إنما تفتح عليها [٥] (إن اسْتُؤْنِفَتْ) أي لم تقع بعد الواو ، أو الفاء ، أوْ ثُمّ حكاها [٦] الفراء .

(وتسكن) أي يجوز تسكينها رجوعاً إلى الأصل في المبنى ، ومشاكلة عملها (تَلْوَ واو ، وفاء ، وثُمّ) نحو : « فَلْيَسْتَجِيبُوا لي وَلْيُؤْمِنوا بي [٧] » ، « ثم لْيقضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفوا نُذُورَهُمْ ولْيَطَّوَّفُوا [٨] » ، « ولْيَتَمَتَّعُوا [٩] » ، وقُرِىء بالتحريك في الثّلاثة الأخيرة فقط .

---

(١) ط فقط : « بحثها » وكتب بعدها (١) بالرقم العددي وفسّره بقوله : « أي أحدها » .

(٢) سورة الطّلاق ٧ . وفي الأصل بدون فاء .

(٣) سورة الزخرف ٧٧ .

(٤) ومنه قول الشاعر :

قلت لبـوّاب لديـه دارهـا تِئْذَنْ فإني حمؤها وجارها

قال أبو جعفر : أراد « لِتَأْذَنْ » . وجائز في الشعر حذف اللام وكسر التاء على لغة من يقول : أنت تِعْلم وقرىء : « فبذلك فلْتِفْرحُوا » [يونس ٥٨] انظر اللسان (أذن) .

(٥) أي على هذه اللغة .

(٦) ب ، ط : « حكاهما » بالتثنية .

(٧) سورة البقرة ١٨٦ .

(٨) سورة الحجّ ٢٩ .

(٩) سورة العنكبوت ٦٦ .

(وقيل : يقل مع ثُمّ) ؛ لأن التسكين إنما كثر في الأوّلين لشدة اتّصالهما بما بعدهما ؛ لكونهما على حرف ، فصارا معه ككلمة واحدة فخفّف بحذف الكَسْر ، ومِنْ ثَمّ حملت عليهما ، فلا تَبْلُغ في الكثرة مَبْلَغَهُما .

(وقيل) : هو معها (ضرورة) لا يجوز في الاختيار . قاله خطّاب ، وأنكر قراءة حمزة . وهو مردود . قال أبو حيّان : ما قُرِىء به في السّبْعة لا يُرَدّ ، ولا يوصف بضعف ولا بقلّة [1] .

(وتلزم) اللاّم (في أمْر فِعْل غَيْرِ الفاعل المُخاطَب) ، أي في الغائب ، والمتكلّم [2] ، والمفعول [3] نحو : لِيقم زيد ، « وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكم [4] » ، « قوموا فَلأصَلّ لكم » . « لِتُعْنّ بحاجتي » .

(وتَقِلّ في) أمر (متكلّم) لأنّ أمر الإنسان لنفسه قليل الاستعمال . (و) تقلّ اللام في (أمر فاعل مخاطب) نحو : « فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا [5] » وحديث « لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ » . والأكثر أمره بصيغة أفعل . قال الرّضيّ : فإن كان المأمور جماعة ، بعضهم غائب ، فالقياس تغليب الحاضر ، فَيُؤْتَى بالصِّيغة . ويَقِلّ الإتيان باللاّم .

(وحذفها) أي اللام (فيه أقوال) :

أحدها : يجوز مطلقاً حتى [6] في الاخْتيار بعد قَوْل أمْرٍ ، وهو رأي الكسائي

---

(١) « ولا بقلّة » سقطت من ا ، ب .

(٢) « والمتكلم » سقطت من ا ، ب .

(٣) المراد به الفعل المبني للمجهول .

(٤) سورة العنكبوت ١٢ .

(٥) سورة يونس ٥٨ . وقراءة الجمهور على الياء ، وهو أمر للغائب ، وهو رجوع من الخطاب إلى الغيبة . ويقرأ بالتاء على الخطاب كالذي قبله . انظر العكبري ٢ : ٣٠ .

(٦) « حتى » سقطت من ط .

قال : كقوله تعالى : « قُلْ لِعِبادِيَ الذين آمنوا يُقِيموا [١] » أي : لِيُقِيموا .

ثانيها : لا يجوز مطلقاً ، ولا في الشِّعْر ، وهو رأي المبرّد .

(ثالثها : وهو الصحيح : يجوز في الشعر فقط) كقوله :

١٢٨١ – • مُحَمَّد تَفْدِ نَفْسَك كُلُّ نَفْسٍ [٢] • [٥٦/٢]

ولا يجوز في الاختيار سواءٌ تقدَّم أمْرٌ بالقول ، أو قَوْلٌ غير أمر أم لم يتقدَّمْه . والجزم في الآية ، لأنه جواب الأمر ، أو جواب شرط محذوف كما سيأتي .

(ورابعها) : يجوز في الاختيار (بعد قَوْل) ولو كان (غير أمر) نحو : قلت لزيد يضربْ عمراً ، أي : لِيَضْرِبْ . ولا يجوز في غيره إلا ضرورة . واختاره ابن مالك ، وجعله أقل من حذفها بعد قول أمر . واسْتَدَلّ فيه بقوله :

١٢٨٢ – • قلت لبوَّابٍ لديه دارها تِيذَنْ فإني حَمْؤُها وجارُها • [٣]

قال : وليس بضرورة لتمكّنه مِنْ أن يقول : إيذَن ، أو تيذن إنيّ .

ولا تُفْصَلُ اللاّم عمّا عملت فيه لا بمعموله ، ولا بغيره . قال أبو حيّان :

---

(١) سورة ابراهيم ٣١ .

(٢) عجزه :

• إذا ما خِفْتَ من شيء تبالا •

قيل : إنه لحسّان ، وليس في ديوانه ، ونسبه ابن هشام في الشذور ٢١١ إلى أبي طالب عمّ النبيّ عليه السّلام . وانظر سيبويه ١ : ٤٠٨ ، والخزانة ٣ : ٦٢٩ ، ٦٦٦ .

(٣) نسبه صاحب الدرر ٢ : ٧١ لمنصور بن مرثد الأسدي . انظر اللسان (أذن) والأشموني ٤ : ٤ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٦٠٠ ، وعقد الفريد ٣ : ٤٦٠ ، والعيني ٤ : ٤٤٤ .
وفي ا ، ب : « حيها » مكان « حمؤها » تحريف وفي ط : « حمها » بدون همزة .

وهي أشدّ اتّصالاً من حروف الجر ، لأنه قد روي فيه الفصل ، ولم يجز ذلك منها ، لأنّ عامل الجزم أضعف من عامل الجرّ .

[لا الطلبيّة]

أي الثاني [١] : (لا الطلبيّة) أي المطلوب بها التّرْك سواءٌ النّهي نحو : « ولا تَنْسَوُا الفَضْلَ بَيْنَكُمْ [٢] » ، والدعاء نحو : « لا تُؤَاخِذْنا [٣] » . (وليس أصْلُها « لا » النافية) والجزْم بلام الأمر مقدّرة قبلها ، وحذفت كراهة اجتماع لامَيْن ، (ولا) أصلها : (لام الأمر) زيدت عليها ألف ففتحت لأجلها (خلافاً لزاعم ذلك) وهو السّهيليّ في الأولى ، وبَعْضُهم في الثانية . قال أبو حيّان ، لأن ذلك دعوى لا دليل على صِحّتها .

(وجَزْمُ فِعْل المتكلّم بها قليلٌ جدّاً) كقوله : « لا أُلْفِيَنّ أحدكم متكئاً على أريكته ، يأتيه الأمر مما أَمَرْتُ به » الحديث رواه [٤] كذا ...

والأكْثَرُ [٥] أن يكون المنهيُّ بها فعل الغائب والمخاطب . قال الرّضيّ : على السّواء ، ولا تختصّ بالغائب كاللاّم . وفي الارتشاف : الأكثر كونها للمخاطب ، ويضعف كونها للغائب ، كالمتكلّم ، ومن أمثلته : « فلا يُسْرِفْ في القتل [٦] » .

---

(١) تفسير للرقم العددي . وذلك في ط فقط .

(٢) سورة البقرة ٢٣٧ . (٣) سورة البقرة ٢٨٦ .

(٤) في النسخ الثلاث : « الحديث ، رواه ــ كذا » وكلمة : « كذا » تعني عدم ذكر الرّاوي للحديث للجهل به ، والحديث رواه التّرمذي في باب العلم ١٠ ، وابن ماجه في المقدمة ص ٢ .
وأنظر اللسان : « لفي » .

(٥) ا « والأكثرون » تحريف .

(٦) سورة الاسراء ٣٣ .

« لا يَتَّخِذِ المُؤْمِنُون [١] » .

(وفصلها) من الفعل (بمعمول مجزومها) نحو [٢] : لا اليومَ يَضْرِبْ زيدٌ (قليل أو ضرورة خلف) حكاه في الارتشاف ، ومنه قوله :

١٢٨٣ – « وقالوا أخانا لا تَخشَّع لظالمٍ عزيزٍ، ولا ذا حقّ قَوْمِك تَظْلِم » [٣]

أي : ولا تظلم ذا حقّ قومك . قال في شرح الكافية : وهذا رديءٌ ، لأنه شبيهٌ بالفصل بين حرف الجر والمجرور

(وجوّز ابن عصفور والأبذيّ حذفه) أي مَجْزومَها وإبقاءَها (لدليل) نحو : اضرب زيداً إنْ أساء وإلاّ فلا . وتوقّف أبو حيّان ، فقال : يحتاج إلى سماع عن العرب .

[لَمْ]

(٣) أي (الثالث [٤]) : (لَمْ) وهي حرف نفي (وتختصّ بمصاحبة أدوات الشّرط) نحو : إنْ تَقُمْ لَمْ أَقُمْ بخلاف « لَمّا » . فلا تصاحبها . قال الرّضي : كأنه لكونها فاصلة قويّة بين العامل الحرفي وشبهه . وقال غيره : لأن مثبتها ، وهو « قد فَعَل » لا يصحبها بخلاف مثبت لَمْ .

---

(١) سورة آل عمران ٢٨ .

(٢) من قوله : « نحو » إلى قوله : « ومنه قوله » سقط من ا ، ب .

(٣) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٤ : ٤ .

(٤) في ط فقط كتب الرقم العددي (٣) وفسّره بقوله : أي الثالث .

(وجواز انفصال نفيها عن الحال) لأنها لمطلق الانتفاء ، فتكون للمتّصل به نحو : « وَلَمْ أَكُنْ بِدُعائِكَ رَبِّ شَقِيّاً [١] »، ولغيره نحو :« لَم يَكُنْ شَيْئاً مَذْكوراً [٢] »؛ ولهذا جاز [٣] لم يكن ثم كان .

(ودخول الهمزة) عليها بخلاف اللاّم، ولا .

(والأكثر كونها) أي الهمزة الداخلة عليها (للتقرير) أي حمل المخاطب على الإقرار ، أي الاعتراف بثبوت ما بعدها نحو : « أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ [٤] » ، ولهذا عطف عليه الموجب . « وضَعْنا » ، « ورَفَعْنا » .

وقد يجيء لغيره كالإبْطاء نحو : « أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذينَ آمَنوا أَنْ تَخْشَعَ [٥] » .

والتوبيخ نحو : « أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُمْ [٦] » . وقد تدخل على « لمّا » ، لكن دخولها على « لم » أكثر .

(وفَصْلُها) عن الفعل (بمعمول مجزومها ، وحذفه) أي : مجزومه كلاهما (ضَرورةٌ) كقوله :

١٢٨٤ – « فأضحت مَغَانِيها قِفَاراً رسُومُها
كأنْ لَمْ سِوى أهْل من الوحش تُؤْهَلِ [٧]

---

(١) سورة مريم ٤ .
(٢) سورة الإنسان ١ .
(٣) « جاز » سقطت من ب ، ط .
(٤) سورة الانشراح ١ .
(٥) سورة الحديد ١٦ .
(٦) سورة فاطر ٣٧ .
(٧) لذي الرّمة ، ديوانه ٥٩١ . والأشموني ٤ : ٥ والمغني ١ : ٢١٨ ، والخصائص ٢ : ٤١٠ والعيني ٤ : ٤٤٥ وفي ب « من الوحش مؤهل » بالميم مكان « التاء » وفي ط فقط : « سرب مكان « أهل » .

وقوله :

١٢٨٥ – احْفَظْ وَدِيعتَكَ التي استُودِعْتها
يوم الأعازِب إنْ وصَلْتَ وإنْ لَـمِ [١]

ولا يجوزان في الاختيار .

(وقد تُهمل) فلا تجزم حَملاً على « ما » وقيل : « لا » ، كقوله :

١٢٨٦ – « لولا فَوارِسُ من نُعْمٍ وأُسْرتِهِم
يَوْمَ الصُّلَيْفاءِ لم يُوفُونَ بالجارِ » [٢]

وهل هو ضرورة ، أو لغة ؟ خلاف .

(والنصب بها لغة) حكاها اللحياني [٣] ، وقرىء « ألم نَشْرحَ » [٤] .

[لمّا]

(٤) أي الرابع (٥) : (لمّا) قال (الأكثر) : هي (مركبة مِنْ لَمْ) الجازمة (وما) الزائدة كما في « أمّا » ، وقال بعضهم : هي بسيطة .

(ويجب اتّصال نفيها بالحال) ويعبّر عن ذلك بالاستغراق ، فقولك : لمّا يقم دليلٌ على انتفاء القيام إلى زمن الإخبار ، ولهذا لا يجوز ، ثُمّ قام ، بل وقد يقوم .

---

(١) لإبراهيم بن هرْمة . وانظر شعر إبراهيم بن هرمة ١٩١ والخزانة ٣ : ٣٢٨ ، والعيني ٤ : ٤٤٣ والتصريح ٢ : ٢٤٧ والأشموني ٤ : ٦ ، والمغني ١ : ٢١٩ .

(٢) قائله مجهول . من شواهد المغني ١ : ٢١٧ والمحتسب ٢ : ٤٢ ، وابن يعيش ٧ : ٨ ، والخزانة ٣ : ٦٢٦ ، والعيني ٤ : ٤٤٦ ويروى : « من ذهل » مكان : « من نُعْم » وكلتاهما قبيلتان.

(٣) ط : « اللحيان » صوابه : « اللحياني » وقد سبق ذكره ٣ : ٢٢٢ .

(٤) سورة الانشراح ١ .

(٥) تفسير للرقم العددي (٤) كما في ط .

(وقيل : يغلب) ذلك ولا يجب فقد لا يتصل به . (وقيل) : إنما يكون لنفي الماضي (القريب) من الحال دون البعيد [٢/٥٧] ، وهذا القول أخصّ مِنَ الأوّل ، وجزم به ابن هشام ، فلا يقال : لمّا يكن زيد في العام الماضي .

(وقال الأندَلُسيّ) شارح المفصّل : هي (كَلَمْ) تحتمل الاتّصال والانفصال (ويكون) منفيُّها (مُتَوقّعاً) ثبوته نحو : « لمّا يَذُوقوا عَذاب [1] » أي لم يذوقوه إلى الآن ، وذَوْقُهُ لهم متوقّع بخلاف « لَمْ » ، فلا يكون منفيُّها متوقّعاً ، ولهذا يقال : لَم يَقْض ما لا يكون دون « لمّا [2] » . وهذا معنى قولهم : « لم » لنفي فَعَل ، ولمّا لنفي : قد فَعَل .

(ويحذف) مجزومها لدليل كقوله :

١٢٨٧ – * فجئت قُبورَهم بَدْأً ولمّا فناديْتُ القبور فلم يُجِبْنَهْ * [3]

وتقول : شارفْتُ المدينة ولمّا ، أي : ولمّا أدخلها . قال أبو حيّان : وهذا أحسن ما يخرّج عليه قراءة : « وإن كُلاًّ لمّا [4] » أي لمّا ينقص من عمله بدليل : « لَيُوَفِّيَنّهم ربُّك أعمالهم [5] » قال : وقد خرّجه على ذلك ابن الحاجب ، ومحمد ابن مسعود الغزني [6] في « البديع » ، لكنه قدره : « لمّا يُوقِنوا » بدلالة : « وإنّهم

---

(١) سورة ص ٨ .

(٢) عبارة ابن هشام في المغني ٢ : ٢١٩ « ولهذا أجازوا لم يقض ما لا يكون ، ومنعوه من لمّا »

(٣) منسوب لذي الرمّة ، وليس في ديوانه . وهو من شواهد المغني ٢ : ٢١٩ .

(٤) سورة هود ١١١ وانظر القراءات في هذه الآية وتخريجها في العكبري ٢ : ٤٦ .

(٥) نفس السّورة والآية .

(٦) محمد بن مسعود الغزنيّ ، ويعرف بابن الذكيّ . له كتاب « البديع » أكثر أبو حيّان من النقل عنه . وفي النسخ الثلاث : « القرني » بالقاف والراء . وصوابه « الغزنيّ » بالغين المعجمة والزّاي . انظر البغية ١ : ٢٤٥ .

لفي شَكٍّ [1] » .

قال : وإنما جاز في « لمّا » دون « لم » ، لأنه يقوم بنفسه بسبب أنه مُرَكّب مِنْ « لم » ، و « ما » ، وكأن « ما » عوّض من المحذوف . انتهى .

وقال غيره : لأن مُشْبَهَتَها ، وهو « قد فعل » يجوز فيه ذلك بأن يقتصر على قد كقوله :

١٢٨٨ — • وكَأنْ قَدِ [2] •

(وفصله) منها ضرورة .

(وأجازه الفرّاء بشرط) إنْ [3] (فيهما) أي في لمْ ، ولمّا نحو : لَمْ أو لمّا إنْ تزرني أَزُرْك . ومنعه هشام .

---

(١) سورة هود ١١٠ .

(٢) جزء من بيت للنابغة ، وهو بتمامه :

أزف الترحّلُ غيرَ أنّ رِكابنا لمّا تزُلْ برحالنا وكأنْ قدِ

(٣) « إنْ » سقطت من ب ، ط . والأسلوب يحدّدها .

[أدوات الشرط]

(ومنها) : أي الجوازم (أدوات الشّرط) وهي : (إنْ) أم الباب (وما ، ومَنْ ، ومَهْما) بمعنى « ما » وقيل : أعَمُّ منها . (وهي بسيطةٌ . وزنها فَعْلى ، وألفها تأنيث)، ولذا لم تُنوَّن باقية على التّنكير ، أو يُسمّى [١] بها (أو إلحاق[٢]). وزال تنوينها للبناء (أو مركّبة) من ما الجزائية ، وما الزائدة ، كما قيل في[٣] : « متى ما »، و« أمّا »[٤] ثم أبدلت الهاء من الألف الأولى دفعاً للتكرار ؛ لتقاربهما في المعنى وهو رأي الخليل ، واختاره الرّضي قياساً على إخوتها . (أو) مركّبةٌ من (مَهْ) بمعنى كفّ[٥] . (وما الشرطية) وهو رأي الأخفش والزّجّاج . وردَّ بأنه لا معنى للكَفِّ هنا إلاّ على بُعْدٍ ، وهو أن يقال في مهما تَفْعَل أفعل : أنه رُدَّ لكلام مقدّر ، كأنه قيل : لا تقدر على ما أفعل .

(أوْ) هي (مَهْ) المذكورة (أُضيفت لِمَا) الشّرطية وهو رأي سيبويه (أقوال) . قال أبو حيّان : المختار أولها وهو البسَاطة ؛ لأنه لم يَقُمْ على التّركيب دليلٌ . وقَوْلُ أصلِها : « ماما » دعوى أصْلٍ لم ينطق به في موضع من المواضع .

[متى ، أيّان]

(ومتى وأيّان) وهما (ظرفا زمان) للعموم نحو : متى تَقُم أَقُمْ ،وأيّان تقم أَقُم . (وكسر) همزة (إيّان لغة) لسليم .

---

(١) ط : « أو مسمّى بها » بالميم .

(٢) مكانها بياض في ا .

(٣) « في » سقطت من ب ، ط .

(٤) لأنها على مذهب تعلب مركبة من إنْ الشرطية و« ما » الزائدة حذف فعل الشرط بعدها ففتحت همزتها انظر : الجنى الدّاني ٥٢٣ ، وانظر أيضاً ص ٣٥٤ من الجزء نفسه .

(٥) يرى ابن هشام أن « مَهْ » بمعنى : انكفف لا بمعنى : اكفف كما يقول كثير منهم ، لأن : « اكفف » يتعدّى ، و « مهْ » لا يتعدّى . شرح شذور الذهب ١١٦ .

(وأنكر قوم جزمها لِقلّته) وكثرة وُرودِه استفهاماً نحو : « أيّان مُرْساها »[١] ، « أيّان يُبْعَثُون [٢] » . قال أبو حيّان : وممن لم يَحْفَظ الجزْمَ بها سيبويه ، لكن حفظه أصحابُه .

(وتختصّ) إذا وردت (في الاستفهام بمستقبل) كما تقدّم ، فلا يُستفهم بها عن الماضي ، كذا قال ابن مالك . وأبو حيّان ، ولم يحكيا فيها [٣] خلافاً . وأطلق السكّاكيّ والقزويني في « الإيضاح [٤] » كونها للزمان ومثّلا بأيّان جئت ، وهو يُشْعِرُ بأنها تستعمل في الماضي . والصواب خلافه ، وقد قيّده في تلخيصه . نعم نقل عن عليّ بن عيسى الرّبعيّ أنها تختص بمواقع التفخيم نحو : « أيّانَ يَوْمُ الدّين [٥] » . « أيّان يومُ القيامة [٦] » . والمشهور أنها لا تختصّ به (بخلاف متى) إذا استفهم بها ، فإنها يليها الماضي والمستقبل .

[حيثما ، أيْنَ ، وأنّى]

(وحيثما ، أيْن ، أنّى) والثلاثة ظروف (للمكان) عموماً ، وقد تخرج « أين » عن الشّرطيّة فتقع استفهاماً بخلاف « حَيْثُما » .

وتقع « أنّى » استفهاماً بمعنى « متى » نحو : « فأتُوا حَرْثَكُم أنّى شِئْتُم [٧] » ، وبمعنى : مِنْ أيْنَ نحو : « أنّى لَكِ هَذا [٨] » ، وبمعنى كيف نحو : « أنّى يُحيي

---

(١) سورة النّازعات ٤٢ .
(٢) سورة النّحل ٢١ .
(٣) ا : « ولم يحكيا فيه » .
(٤) الإيضاح هو تلخيص « المفتاح » في المعاني والبيان للإمام محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد ابن محمد ، أبو المعالي ، قاضي القضاة جلال الدين القزويني الشافعيّ مات ٧٣٩ . وفي ا ، ب : « الإفصاح » بالفاء ، تحريف .
(٥) سورة الذّاريات ١٢ .
(٦) سورة القيامة ٦ .
(٧) سورة البقرة ٢٢٣ .
(٨) سورة آل عمران ٣٧ .

هذه اللهُ بعد مَوْتِها [١] » . واختار أبو حيّان في الآية الأولى [٢] أنّها شرطيّة أقيمت فيها الأحوالُ مقام الظروف المكانيّة ، والجواب محذوف .

[أي]

(وأي) وهي (بحسب ما تضاف إليه) فإن أضيفت إلى ظرف مكان ، فظرف مكان نحو : أيّ جهة تجلس أجلس [٣] ، أو زمان ، أو مفعول ، أو مصدر فكذلك ، وهي لعموم الأوصاف .

[إذْ ما]

(وإذ ما [٤] . وأنكر قومٌ الجزم بها) وخصّوه بالضّرورة كإذا .

[ما ، ومهما]

(ولا ترِد « ما » و) لا (« مهما » للزمان) . وقيل : تردان له ، وجزم به [٥] الرّضي قال : نحو : ما تجلس من الزمان أجلس فيه ، ومهما تجلس من الزمان أجلس فيه ، وحمل عليه بعضهم قوله :

١٢٨٩ — • مَهْمَا تُصِبْ أُفُقاً من بَارقٍ تَشِمِ [٦] •

---

(١) سورة البقرة ٢٥٩ .

(٢) من قوله : « في الآية الأولى » إلى قوله : « وأي وهي » سقط من ا .

(٣) في ط : « جلس » تحريف .

(٤) في ط : « وإذا ما » تحريف .

(٥) في ط : « وجزم بها » تحريف .

(٦) لساعدة بن جؤية . وصدره :

• قد أُوبِيَتْ كلّ ماءٍ فهي ضاوية •

وأوبيت بوزن : أكرِمتْ مبني للمجهول — منعت . وضاوية : « هزيلة » انظر ديوان الهذليين ١ : ١٩٨ والمغني وحاشية الأمير ٢ : ٢٠ .

أي : أيَّ وقت تُصِب بارقاً من أفق فقلب [١] ، واستدل له ابن مالك بقوله :

١٢٩٠ – • وإنّك مَهْما تُعْطِ بَطْنَك سُؤْلَهُ
وفَرْجَكَ نالا مُنْتَهى الذَّمِّ أجْمَعَا [٢] • [٢/٥٨]

وَرُدَّ بجواز كونها للمصدر ، أي إعطاءً كثيراً أو قليلاً .

(ولا) ترد (مهما حرفاً) بل تلزم الاسميّة . وقال خطّاب والسّهيليّ : ترد حرفاً بمعنى « إنْ » كقوله :

١٢٩١ – • ومَهْمَا تكن عند امْرِىءٍ من خليقة
وإنْ خَالها تَخْفَى على الناس تُعْلَم • [٣]

إذْ لا مَحلَّ لها : وأجيب بأنها خبر « تكن » ، و« خليقة » اسمها أو مبتدأ ، واسم تكن ضميرها ، « ومن خليقة » تفسيره ، والظّرف خبر .

(ولا) تَرِدُ (مهما استفهاماً) . وقيل : تَرِدُ لَهُ ، قاله ابن مالك كقوله :

١٢٩٢ – • مَهْما لِيَ اللّيْلَةَ مَهْما لِيَهْ [٤] •

فمهما مبتدأ خبره « لي » . وأجيب باحتمال أن « مه » اسم فعل واستؤنف الاستفهام بما وحدها .

---

(١) ا ، ب : « هلت » مكان : « فقلب » تحريف ، صوابه في المغني ٢ : ٢٠ .
(٢) لحاتم الطائي .
من شواهد الأشموني ٤ : ١٢ .
(٣) سبق ذكره رقم ١١٣٢ .
(٤) لعمرو بن ملقط الطائي . وعجزه :
• أودى بنعلي وسِربالَيهْ •
انظر الخزانة ٣ : ٦٣١ .

(ولا تُجَرُّ) مهما بحرف ولا إضافة ، فلا يقال : على مهما تكن أكن . ولا جِهَة مهما تقصد أقصد ، وقال ابن عصفور : يجوز ذلك كسائر الأدوات .

[إن ، إذْ]

(ولا) ترد (إنْ بمعنى إذْ) . وقال الكوفيّون : ترِدُ بمعناها نحو : « واتّقُوا الله إنْ كنتم مؤمنين [1] » « لَتَدْخُلُنَّ المسجِدَ الحرامَ إنْ شاء الله [2] » إذْ لا يصحّ هنا معنى « إن » وهو الشّكّ . وأُجيب : بأنها في الأولى شرط جيء بها للتهييج كقولك لابنك : إنْ كنت ابني فلا تفعل كذا ، وفي الثانية لتعليم العباد كيف يتكلّمون إذا أخبروا عن المستقبل ، أو إن أصله الشرط ، ثم صار يذكر للتبرّك .

(و) لا تَرِدُ بمعنى : (إذا) . وقال قوم : تَرِدُ بمعناها ، وتأوّلوا عليه الآيتين السابقتين ، لأن إذا تحتاج إلى جواب كما تحتاج إليه إنْ ، والشيئان إذا تقاربا فرُبّما وقع أحَدُهما موقع الآخر .

(ولا تُهْمَلُ) « إنْ » فيرفع ما بعدها ، وقيل : نَعَمْ حَمْلاً على « لو » ، قاله ابن مالك كحديث « فإنّك إنْ لا تراه فإنّه يراك » .

[إهمال متى]

(ولا) تهمل (متى) . وقيل : نعم حملاً على إذا كحديث البخاريّ : « وإنه متى يَقومُ مقامك لا يسمع الناس » . قاله ابن مالك . قال أبو حيّان : وهذا شيءٌ غريبٌ ، ثم تكلّم في استدلاله بما أثر في الحديث على إثبات الأحكام النحوية [3] .

---

(١) سورة المائدة ٥٧ . (٢) سورة الفتح ٢٧ .

(٣) انظر في هذا الموضع رأي أبي حيان في الاستشهاد بالحديث الشريف في الجزء الأوّل ص ٢٣ من كتاب خزانة الأدب للبغداديّ .

[المجازاة بكيف]

(ولا يُجَازى بكيف) ، وقال سيبويه وكثير : يُجازى بها معنىً لا عملاً ، ويجب كون فِعْلَيْها مُتَّفِقَيْ اللفظ والمعنى نحو : كيف تَصْنَعُ أصنع . ولا يجوز : كيف تجلس أذهب بالاتفاق .

(ولا يُجْزَمُ بها) . وقال الكوفيّون وقطرب : نعم مطلقاً ، وقوم : إن اقترنت بما نحو : كَيْفَما تَكُنْ أكُنْ .

(ولا) يُجْزَمُ (بحيث وإذْ) مجرَّدين مِنْ « ما » . وأجازه [1] الفرّاء قياساً على « أيْنَ » وأخواتها ، ورُدَّ بأنّه لم يسمع فيهما إلاّ مقرونين بها بخلافها .

(ولا) يجزم (المسبب عن صلة الّذي و) عن (النكرة الموصوفة) . وأجازه الكوفيّون تشبيهاً بجواب الشّرط ، فيقال : الذي يأتيني أحسنْ إليه . وكل رجل يأتيني أكرمْه ، واختاره ابن مالك (خلافاً لزاعميها) أي الأقوال في المسائل الأربعة عشر ، وقد بُيِّنَتْ .

[مسألة]

(أدوات الشّرط) كلّها (أسماء إلاّ إنْ) فإنها حرف بالاتفاق والبواقي متضمّنة معناها ، فلذا بُنِيَتْ إلاّ أيّاً ، فإنها معربةٌ .

(وفي إذْما خُلْفٌ) فذهب سيبويه : إلى أنها حرف كإنْ . وذهب المبرّد وابن السّراج والفارسيّ : إلى أنها اسم ظرف زمان . وأصلُها : إذ التي هي ظرفٌ لما مضى ، فزيد عليها « ما » وجوباً في الشّرط ، فجزم بها . واستدلّ سيبويه بأنها لما ركّبت مع « ما » صارت معها كالشيء الواحد ، فبطل دلالتُها على معناها الأوّل بالتركيب ،

---

(١) ا : « واختاره » مكان : « وأجازه » .

وصارت حَرْفاً ، ونظير ذلك أنهم حين ركّبوا « حبَّ » مع « ذا » ، فقالوا : حبّذا زَيْدٌ بطل معنى : « حبّ » من الفعليّة ، وصارت مع « ذا » جزء كلمة ، وصارت حبّذا كلّها اسماً بالتّركيب ، وخرجت عن أصل وضعها بالكليّة .

(وتقتضي) أدوات الشرط (جملتين الأولى : شرطٌ ، والثّانية جزاءٌ وجوابٌ) أي يسمّى كلّ منهما بما ذكر ، قال أبو حيّان : والتّسمية بالجزاء والجواب مجازٌ ، ووجهه أنه شابَهَ الجزاءَ من حيثُ كونه فعلاً مترتّباً على فعلٍ آخر ، فأشْبَه الفعل المرتّب على فعل آخر ثواباً عليه أو عقاباً الذي هو حقيقة الجزاء ، وشابه الجواب من حيث كونه لازماً عن القول الأوّل ، فصار كالجواب الآتي بعد كلام السائل .

(فإن كانا) أي الشّرط والجزاء (فِعْلَيْن ، فالأحسن أن يكونا مضارعين) كما مرّ [1] ، لظهور تأثير العمل فيهما . (ثُمّ) أن يكونا (ماضِيَيْن) للمشاكلة في عدم التأثر نحو : « إنْ أحْسَنْتُم أحْسَنْتُم لأنْفُسِكم [2] » . (ثُمّ) أن يكون (الأول ماضياً) والثّاني : مضارعاً ، لأن فيه الخروج من الأضعف إلى الأقوى ، وهو من عَدَمِ التأثّر إلى التأثّر نحو [3] : إن قام أقُمْ . (ثُمّ) أن يكون الأوّل (مضارعاً) والثّاني ماضياً. وهذا القِسْم أجازه الفرّاء في الاختيار ، وتبعه ابن مالك . (وخصّه سيبويه ، والجمهور بالضرورة) كقوله : [٢/٥٩] .

١٢٩٣ – • إن تَصْرِمُونا وصَلْنَاكُم ، وإنْ تَصِلُوا
ملأتُمُ أنْفُس الأعْداء إرْهَابَا • [4]

---

(١) « كما مرّ » سقطت من ا ، ب .

(٢) سورة الإسراء ٧ .

(٣) « نحو إن قام أقم » سقطت من ا .

(٤) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٤ : ١٧ . والعيني ٤ : ٤٢٨ .

(ويجب استقبالهما) ، لأنّ أدوات الشّرط من شأنها أن تقلب الماضي إلى الاستقبال ، وتخلص المضارع له .

[لَوْ]

(ولو كإنْ [١]) إذا وقعت (شرطاً) فإنّها كذلك تقلب معناها إلى المستقبل في الأصحّ كغيرها نحو : « وإنْ كُنْتُم جُنُباً فاطّهروا [٢] » .

قال أبو حيّان : ونقل عن المبرّد : أنه زعم أنّ كـ « إنْ » تبقى على مدلولها من المضيّ [٣] ، ولا تغيّر أدوات الشّرط دلالتها عليه نحو : « إنْ كنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ [٤] » . « إنْ كان قميصُهُ قُدَّ [٥] » .

(وذا الفاء مع قَدْ) ظاهرة أو مقدّرة حال كونه (جواباً في الأصحّ) . وذكر ابن مالك تبعاً للجزُوليّ وغيره أنّ الفعل المقرون بالفاء وقَدْ ظاهرة أو مقدّرة يكون جوابَ الشّرط . وهو ماض اللفظ والمعنى نحو : « إنْ يَسْرِقْ فقد سَرَقَ أخٌ له [٦] » . « إن كان قَميصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُر فكَذَبَتْ [٧] » أي فقد كذبت . قال أبو حيّان : وذلك مستحيلٌ من حيث إن الشّرط يتوقّف عليه مشروطه ، فيجب أن يكون الجواب بالنّسبة إليه مستقبلاً ، وإلاّ لزم من ذلك تقدّم المستقبل على الماضي في الخارج ، أو في الذّهن ، وذلك محال ، فيتأوّل ما ورد من ذلك على حذف الجواب أي : إن سَرَق فتأسّ [٨] ، فقد سرَق أخٌ له من قَبْلُ . ومِثْلُهُ « وإنْ يُكَذِّبوكَ فقد

---

(١) في النسخ الثلاث : « ولو كإن » تحريف .

(٢) سورة المائدة ٦ .

(٣) ب : « من الماضي » .

(٤) سورة المائدة ١١٦ .

(٥) سورة يوسف ٢٦ .

(٦) سورة يوسف ٧٧ .

(٧) سورة يوسف ٢٧ .

(٨) ا ، ب : « قياس » بالقاف والياء ، تحريف .

كُذِّبَتْ رُسُلٌ» [١] . أي : فتَسلَّ ، فقد كُذِّبت ، قال : وسمّي المذكور جواباً ؛ لأنّه مُغْنٍ عنه بحيث لا يجامعه لكثرة ما استعمل كذلك محذوفاً .

(وإنّما يُصدّر الشّرط بفعْل مضارع غير دعاء ، ولا ذي تَنْفيس مُثْبت ، أو مع لا ، أو لَمْ) نحو : إنْ تَقُم أَقُمْ : « إن لا يَكُنْهُ فلا خَيْرَ لك في قَتْلِه » . « فإنْ لَمْ تَفْعَلُوا ولَنْ تَفْعَلُوا فاتّقُوا النّار [٢] » . ولا يصدّر بمضارع دعاء أو مقرون بالسِّين ، أو سوْف .

(أو) يُصَدّر بفِعْل (ماضٍ عارٍ من « قد » ، و) حَرْف (نَفْيٍ ودُعَاء وجُمود) نحو : إن قام زيدٌ قُمْتُ .

ولا يصدر بماضٍ مقرون بقد ، أو بحرف نفي [٣] ، أو ذي دُعاء ، أو جامدٍ ، ولا بِفِعْل الأمر البتّةَ .

(ولو) كان الفعل (مُضْمَراً فسّره [٤] فعلٌ) بعد معموله ، فإنه يجوز تصدير الشّرط به نحو : « وإنْ أحدٌ من المُشْركين استَجارَكَ [٥] » التقدير : إنْ استجارك أحدٌ مِنَ المُشْرِكين استَجارَك ، فـ«استجارك» المتأخر فسّرت الأولى المضمرة ، وارتفع « أحد » على الفاعليّة بها .

(وكَوْنُهُ) والحالة هذه (مضارعاً دون لَمْ ضَرُورةٌ) كقوله :

١٢٩٤ - « يُثْنِي عَلَيْكَ وأنت أهلُ ثَنائِه
ولَدَيْكَ إنْ هُو يَستَزِدْكَ مَزيدُ » [٦]

---

(١) سورة فاطر ٤ . (٢) سورة البقرة ٢٤ .
(٣) « نفي » سقطت من ا . (٤) ا : « أضمره » مكان : « فسّره » تحريف .
(٥) سورة التّوبة ٦ .
(٦) لعبد الله بن عنمة الضّبّي . والبيت من شواهد الرّضي . انظر الخزانة ٣ : ٦٤١ . وفي ا « يستزيدك » تحريف .

والاختيار أن يكون عند الإضمار والتفسير إمّا ماضياً كما تقدّم أو مضارعاً مقروناً بلَمْ كقوله :

١٢٩٥ – • فإن أنت لم يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ فانْتَسِبْ [١] •

وقوله :

١٢٩٦ – • فإنْ هُوَ لم يَحْمِلِ على النّفْسِ ضَيْمَها [٢] •

وكذا تقديم الاسم على إضمار الفعل قبله ، والتّفسير بعده (مع غير إنْ) من الأدوات ضرورةٌ ، والشائع وقوع ذلك مع إنْ وحدها كما تَقَدَّم . واختصت بذلك ؛ لأنها أمّ الباب ، وأصل أدوات الشرط . ومن الضرورة قوله :

١٢٩٧ – • فَمَنْ نحن نُؤمِنْه يَبِتْ وهو آمنٌ [٣] •

وقوله :

١٢٩٨ – • فمتى واغِلٌ بَيْنُهُمْ يُحَيُّو • هُ وتُعْطَفْ عليه كَأْسُ السّاقِي [٤]

وقوله :

١٢٩٩ – • أيْنما الرِّيحُ تُمِيلُّهَا تَمِلْ [٥] •

---

(١) سبق ذكره رقم ١٥٩ .

(٢) للسموأل بن عادياء الغساني . ديوانه : ٩ . وعجزه :

• فليس إلى حُسْنِ الثناء سبيل •

(٣) لهشام المُرّي . وعجزه :

• ومنْ لا نُجِرْهُ يُمْسِ منّا مفزّعاً •

سيبويه ١ : ٤٥٨ ، والخزانة ٣ : ٦٤٠ .

(٤) لعديّ بن زيد العباديّ . ديوانه ١٥٦ . وانظر سيبويه ١ : ٤٥٨ ، والخزانة ١ : ٤٥٦ ، ٣ : ٦٣٩ . ومعنى بينهم : ينزل بينهم . وفي الخزانة : « يزرهم » مكان : « بينهم » .

(٥) لكعب بن جعيل التّغلبيّ . وصدره :

(وجوّزه الكِسائي) اختياراً (مع مَنْ وإخوته) فأجاز نحو : مَنْ زيداً يضربْ اضربْهُ . (و) جوّزه (قوم) من الكوفيين (في غير المرفوع) أي المنصوب والمجرور ، لأنّهما فضلة ، ومَنَعُوه في المرفوع . (و) جوّزه (قوم) منهم (في المرفوع) أيضاً (إن لم يمكن عود ضَميرٍ على الشّرط) كما في « متى » ، و « أيْنَمَا » . فإنْ أمكن عود الضّمير عليه لم يجز تقديم الاسم . لا تقول : مَنْ هو يضربْ زيداً أضربْه ، لأن المضمر هو مَنْ [1] ، واختار هذا المذهب الأخير أبو عليّ صاحب « المهذّب » .

قال أبو حيّان : والصّحيح المنع ، لأن الفضلة والعمدة سيّان ؛ إذ فيه الفصل بجملة بين الأداة والفعل .

(وفي الفصل بين مَنْ) وأخواتها (والفعل بعطف وتوكيد خُلْفٌ كوفيّ) أجازه الكسائي ، ومنعه الفرّاء . قال أبو حيّان : وهو الذي تقتضيه قواعد البصريّين .

(وشرط الجواب الإفادة) فلا يكون بما لا يفيد كخبر المبتدأ ، فلا يجوز : إنْ يقم زيد يقم ، كما لا يجوز في الابتداء : زيد ، زيد [2] ، فإن دخله معنى يخرجه للإفادة جاز نحو : إن لم تُطِع الله عَصَيْتَ ، أُرِيدَ به التّنبيه على العقاب ، فكأنه قال : وجَبَ عليك ما وجبَ على العاصي ، كما جاز في الابتداء نحو :

١٣٠٠ — • أنا أبو النّجْمِ وَشِعْري شِعْري [3] •

ومنه « فمَنْ كانت هِجرتُه [٢/٦٠] إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله » . الحديث .

= • صعْدَةٌ نابتةٌ في حائرِ •

سيبويه ١ : ٤٥٨ وقد نسبه الأعلم لحسام . وانظر الخزانة ١ : ٤٥٧ ، ٣ : ٦٤٠ ، ٦٤٢ .

(١) ط : « لأن من المضمر هو من » بزيادة « من » تحريف .

(٢) « زيد » الثانية سقطت من ا .

(٣) سبق ذكره رقم ١٤١ .

(وتدخله الفاء إنْ لم يصحّ) تقديرُه (شَرْطاً) بأن كان جملة اسميّةً كقوله :

١٣٠١ – • إنْ تَرْكَبُوا فرُكُوبُ الخَيْلِ عَادَتُنا [١] •

أو فعل أمر نحو : « إنْ كُنْتُمْ تُحِبُّون اللهَ فاتّبِعوني [٢] » . أو دعاء نحو : إن مات زَيدٌ فيرحمه الله ، أو فَرَحِمَهُ اللهُ أو مقروناً بحرف تنفيس نحو : « مَنْ يَرتَدَّ مِنْكُم عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأتي اللهُ بقَوْم [٣] » أو بحرف نَفْيٍ غير لا ، ولَمْ ، نحو : إن قام زيدٌ فما يقوم ، أو فلن يَقُومَ عمرو ، أو بعدَ نحو : « إنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ [٤] » . أو جامد نحو « إن تُبْدُوا الصَّدَقاتِ فَنِعِمّا هِيَ [٥] . « إنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْك مالاً وولَداً فعسَى رَبِّي [٦] » . إن أقبل زَيدٌ فما أحسنه .

قال أبو حيان : وهذه الفاء هي فاء السّبب الكائنة في الإيجاب في نحو قولك : يقوم زيد ، فيقوم عمرو ، وكما [٧] يُرْبط بها عند التحقيق يُرْبط بها عند التّقدير ولا يجوز غيرها من حروف العطف ، لأنه بمنزلة الرّبط السّببيّ ، وسيقت هنا للرّبط ، لا للتّشريك . وقال بعض أصحابنا : هي هنا عاطِفَةٌ جملةً على جملة فلم تخرج عن العطف ، قال : وهذا عِنْدي فيه نظر . انتهى .

(وفي) جواز (حذفها) أي الفاء (أقوال) :

---

(١) للأعشى . ديوانه ١٥٠ . وعجزه :

• أو تَنْزلون فإنّا معشَرٌ نُزُلُ •

ورواية الديوان :

• قالوا الرّكوب ؟ فقلنا تلك عادتُنا •

وعلى هذه الرّواية فلا شاهد في البيت . وانظر سيبويه ١ : ٤٢٩ ، والخزانة ٣ : ٦١٢ .

(٢) سورة آل عمران ٣١ .

(٣) سورة المائدة ٥٤ .

(٤) سورة يوسف ٧٧ .

(٥) سورة البقرة ٢٧١ .

(٦) سورة الكهف ٣٩ ، ٤٠ .

(٧) ط : « كما » بدون واو .

أحدها يجوز ضرورة واختياراً ، نقله أبو حيّان عن بعض النحويين ، وخرّج عليه قوله تعالى : « وإنْ أَطَعْتُمُوهم إنّكُم لَمُشْرِكُون [١] » .

(ثانيها) : المنع في الحالين . قال أبو حيّان : في محفوظي قديماً أنّ المبرّد منع من حذف الفاء في الضّرورة ، وأنه زعم [٢] في قوله :

١٣٠٢ – • من يَفْعل الحسناتِ اللهُ يَشْكُرُها [٣] •

أن الرواية : • من يفعل الْخَيْر فالرَّحْمَنُ يَشْكُرُه •

قال : وهذا ليس بشيء ، لأنه على تقدير صحّة الرّواية لا يَطْعن ذلك في الرّواية [٤] الأخرى .

(ثالثها) : وهو (الأصحّ يجوز ضرورة) ويمتنع في السّعة ، وهو مذهب سيبويه .

(وينوب عنها في الأصحّ إذا الفُجائية في) جملة (اسمية غير طلبيّة ولا منفيّة) قال أبو حيّان : النّصوص متظافرة في الكتب على الإطلاق في الرّبط بإذا ، ولكن السماع إنّما ورد في إنْ قال تعالى : « وإنْ تُصِبْهُم سَيِّئَةٌ بما قَدَّمَتْ أيْدِيهم إذا هُمْ يَقْنَطُون [٥] » فيحتاج في إثبات ذلك في غير « إن » من الأدوات إلى سماع .

واحترز بالاسميّة من الفعليّة ، فإنّ إذا لا تدخل عليها . لا يجوز : إن قام زيد

---

(١) سورة الأنعام ١٢١ .

(٢) ط : « زاعم » .

(٣) في سيبويه ١ : ٤٣٥ ، والدرر ٢ : ٧٦ منسوب لحسّان بن ثابت . ونسبه ابن هشام في المغني ١ : ٥٣ لعبد الرحمن بن حسّان . وتمامه :

• والشرّ بالشرّ عند الله مِثْلان •

وانظر الخزانة ٣ : ٦٤٤ ، ٦٥٥ ، ٤ : ٥٤٧ .

(٤) ا : « لا يطعن في صحّة الرواية الأخرى » .

(٥) سورة الرّوم ٣٦ .

إذا يقوم عمرو . وبغير الطّلبية من الطلبيّة فلا يجوز : إن يعص زيدٌ إذا وَيلٌ له ، وإن أطاع إذا سلامٌ عَلَيْه وبغير المنفيّة من المنفيّة . فلا يجوز : إن يقم زيد إذا ما عمرو قائم ، وإنما تدخل الفاء في الصُّور كلها .

ومقابل الأصَحّ في المتن قول الأخفش : لا أرى إذا بمنزلة الفاء إلاّ رديّاً . لا تقول : إن تأتني إذا أكرمك ، كما تقول : فأنا أكرمك ، ولكن أرى الآية على حذف الفاء ، أي : « فإذا هُمْ يَقْنَطون » .

وردّه أبو حيّان بأن حذْف الفاء فيما يلزمه الفاء لم يجيء في كلامهم إلاّ في الشّعر . ولو جاز حذف الفاء رفعت في قولك : إن تقم أقُومُ ، ولن يجيء منه شَيْءٌ فالصّحيح ما ذهب إليه الخليل وسيبويه . انتهى .

(ومِنْ ثَمَّ) أي : مِنْ هنا . وهو أنّ « إذا » نائبةٌ عن الفاء ، أي : من أجل ذلك (لا يجتمعان) . لأن المعوّض لا يجتمع مع العِوَض فلا يقال : إن يقم زيد ، فإذا عمرو قائم .

(ويرفع) الجواب (وجوباً إن قرن بالفاء) سواء كان فعل الشرط ماضياً نحو « ومَنْ عاد فَيَنْتَقِمُ الله منه » [1] أم مضارعاً نحو : « فَمَن يُؤْمِنْ بربِّهِ فلا يَخافُ بَخْساً [2] » رُفِعَ ، لأنه حينئذ من جملة اسمية ، وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره : فهو ينتقم الله منه . فهو لا يخاف . قالوا : ولولا ذلك الحكم بزيادة الفاء ، لكان [3] الفعل ينجزم ولكن العرب التزمت فيه الرّفع ، فعلم أنّها غير زائدة .

(و) يرفع الجواب (جوازاً إنْ كان الشّرط) فعلاً (ماضياً) نحو : إن قامَ زيد يقومُ عمرو . وقوله :

---

(١) سورة المائدة ٩٥ .
(٢) سورة الجنّ ١٣ .
(٣) ط : « فكان » بالفاء ، تحريف .

١٣٠٣ – * وإن أتاه خليلٌ يوم مَسْألةٍ يَقولُ : لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ * [١]

ومن شواهد الجزْم قوله تعالى : « مَنْ كان يُريد الحيَاةَ الدُّنيا وزينَتَها نُوَفِّ إليهم [٢] » . « مَنْ كان يُرِيد حَرْثَ الآخرة نَزِدْ له في حَرْثِه [٣] » .

قال أبو حيّان : ولا نعلم خلافاً في جواز الجزم ، وأنه فصيحٌ [٤] مختارٌ إلاّ ما ذكره صاحب كتاب « الإعراب » عن بعض النّحويين أنه لا يجيء في الكلام الفصيح ، وإنما يجيء مع « كان » ، لأنها أصل الأفعال . قال : والذي نصّ عليه الجماعةُ أنّ ذلك لا يَخْتَصّ بها ، بل سائر الأفعال في ذلك مثلها ، وأنشد سيبويه للفرزدق :

١٣٠٤ – * دسَسْتُ رَسُولاً بأنّ القوم إنْ قَدَرُوا
عليك يَشْفُوا صُدُوراً ذاتَ توغير * [٥]

قال : وأمّا الرّفع فهو مسموع . ونصّ بعض أصحابنا أنه أحسن من الجزم .
واختلف في تخريجه : فقال سيبويه : إنه [٦١/٢] على نيّة التّقديم ، والجواب [٦] محذوفٌ .

وقال المبرّد والكوفيّون : إنه الجواب ، وإنّه على حذف الفاء .

وقال آخرون : هو الجواب ، لا على إضمار الفاء ، ولا على نيّة التقديم ، ولكن لمّا لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فِعْله ، لكونه ماضياً ضعف عن العمل في فعل

---

(١) لزهير من معلّقته المشهورة . وانظر ديوانه ١٥٣ .
(٢) سورة هود ١٥ . (٣) سورة الشّورى ٢٠ .
(٤) من قوله : « وأنه فصيح » إلى قوله : « الفصيح » سقط من ا .
(٥) للفرزدق . ديوانه ٢٦٢ .
(٦) من قوله : « والجواب محذوف » إلى قوله : « والتأخير إن كان مما قبله » سقط من ا .

الجواب . (وإلاّ) بأن كان الشّرطُ مضارعاً (فضرورة) يرفع الجواب كقوله :

١٣٠٥ – ٠ يا أقْرَعَ بنَ حابسٍ يا أقرَعُ إنّك إن يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ ٠[1]

والاختيار جزمه ، قال تعالى : « ومن يَتّق الله يَجْعَلْ لّه مَخرجاً [2] » وإذا رفع فمذهب سيبويه : أنه على نيّة التّقديم والتّأخير إن كان قبله مما [3] يمكن أن يطلبه كالبيت ، وإلاّ فعلى إضمار الفاء نحو : إنْ تأتني آتيك إذا جاء في الشّعر .

ومذهب المبرد [4] : أنه على إضمار الفاء في الحالين ، لأنه جواب في المعنى قد وقع في محلّه ،فلا ينوي به التّقديم . وجازمُهُ ، أي : الجواب (الأداة)[5] عملت فيه ، كما عملت في الشّرط باتّفاق ، لاقتضائها إيّاهما ، فعملت فيهما ، كما عملت : كان ، وظنّ وإنّ في جزئيها . هذا مذهب المحققين من البصريّين . وعَزَاهُ السّيرافيّ لسيبويه . واختاره الجُزُوليّ ، وابن عُصفور ، والأبذي .

(قيل) : جازمهُ فعل (الشرط) قاله الأخفش ، واختاره ابن مالك ، لأنه مُسْتَدْعٍ له بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام . ورُدّ بأنّ النوع لا يعمل ، إذ ليس أحدهما بأولى من الآخر ، وإنما يعمل بمزيّة ، وهو أن يضمّن العامل من غير النّوع أو شبهه كعمل الأسماء في الأسماء .

(وقيل) : جازمه هما أي : الأداة والفعل معاً ، ونسب أيضاً للأخفش ، قال : المجموع هو الطالب ، فهو العامل ، قال : وباطلٌ أن يكون العمل ، لـ « إنْ » ، لأنّ الجزْم نظير الجرّ ، فإذا كان الجارّ وهو أقوى لا يعمل عملين ، فأحْرى ألاّ يعمله الجازم .

---

(١) سبق ذكره رقم ١٩٢ .
(٢) سورة الطّلاق ٢ .
(٣) ط : « ما يمكن » تحريف .
(٤) كلمة : « المبرد » سقطت من ا .
(٥) ا : « الإرادة » تحريف .

وَرُدَّ بأن الجار لا يقتضي معمولين ، والجازم يقتضيهما فيعمل فيهما ، وبأنّ كُلَّ عاملٍ مركّب من شيئين لا يجوز حذف أحدهما كإذ ما ، وحَيْثُما ، وقد يُحْذَفُ فعل الشّرط دون الأداة فَدَلّ على أنّ العامل ليس مركّباً منهما ، وبأن الجازم لا يحذف معموله والجواب يجوز حذفه ، فلو كان العامل مَجْمُوعَ الأداة والشّرط لزم إبقاء الجازم مع حذف معموله بخلاف ما إذا كان العامل الأداةَ وحذف ، فإنها تكون قد أخذت معمولاً واحداً ، فلا يَقْبَحُ .

(وقيل) : جازِمُهُ (الجوَار) قاله الكوفيّون قياساً على الجرّ بالجَوار ، قال أبو حيّان : وهذا الخلاف لا يترتّب عليه فائدة ، ولا حكم نُطْقِيّ .

(وقيل) : فعل الجواب (مَبْنِيّ) ، وفعل الشرط معرب . (وقيل) : هو (والشّرط) أيضاً مبنِيّان ، والقولان للمازنيّ ، استدلّ على بنائهما بأنّ الفعل لا يقع موقع الاسم في المحلّيْن ، فلا يكون معرباً بناءً على أنّ سبب إعراب المضارع وقوعُه موقع الاسم ، واستدلّ لبناء الجواب فقط بأنه لم يكن له عامل ، فكان مبنيّاً ، لأنه لم يصحّ عنده عمل ما تقدّمه فيه . قال أبو حيّان : والمازنِيّ في رأيه مخالِفٌ لجميع النّحويين .

[مسألة]

(البصريّون) قالوا : (لأداة الشّرط الصّدْرُ) أي : صدر الكلام (فلا يَسْبِقُها معمولُ مَعْمولِها) أي لا يجوز تقديم شيء من معمولات فعل الشّرط ، ولا فعل الجواب عليها ، لأنّها عندهم كأداة الاستفهام ، وما النّافية ونحوهما مما له الصّدر ، ولا يعمل ما قبلها فيما بعدها ، وإنما تقع مستأنفة أو مبنيّة على ذي خبر أو نحوه .

وجوّز الكسائِيّ تقديم معمول فعل الشّرط أو الجواب على الأداة نحو : خيراً إن تَفْعَلْ يُثِبْكَ الله ، وخيراً إن أتيتني تُصِبْ . قال أبو حيّان : وتحتاج إجازة هذا التّركيب إلى سماع من العرب .

(غير معمول) فعل (الجواب المرفوع) فإنه يجوز تقديمه نحو : خيراً إنْ أتيتني تُصَبْ . وسوَّغ ذلك أنه ليس فعل جواب حقيقة ، بل هو في نيّة التّقديم ، والجواب محذوف ، والتقدير : تصيب خيراً إنْ أتيتني .

(قال أكثرُهم) أي البصريّون [1] (ولا الجوابُ) أيضاً لا يجوز تقديمُه على الأداة ، لأنه ثانٍ أبداً عن الأوّل متوقّف عليه .

وقال الأخفش : يجوز تقديمه عليها كمذهب الكوفيّين ماضياً كان أو مضارعاً نحو : قمت إن قمت ، وأقوم إنْ قمت .

(وثالثها = يجوز) تقديم الجواب (إنْ كان مضارعاً) ويمتنع إن كان ماضياً، وعليه المازنيّ ، لأن المضارع هو الأصل ، فلم يكثر فيه التجوّز بخلاف الماضي ، فإنه يجوز فيه بأن عبّر بصيغته عن المستقبل فإنْ قُدِّم وحقّه التأخير كثر التجوّز .

(ورابعها) : يجوز تقديم الجواب (إنْ كانا) أي الشرط والجواب (ماضيين) [٦٢/٢] بخلاف ما إذا كان الشّرط وحده ماضياً ، ووجّه : أنه لمّا لَمْ يظهر للأداة فيه عملٌ إذا تأخر جاز تقديمُه ، لأنه مقدّماً كحاله مؤخراً ، فكان كأنّما لم يعمل فيه بخلاف المضارع ، فإنه متأثّر بها ، فصار تقديمه على الجازم كتقديم المجرور على الجار .

(قيل : ولا) يسبق (الجواب المجزوم معموله) ، قاله الفراء ، والصّحيح جوازه ، وعليه سيبويه والكسائيّ نحو : إن تأتني خيراً تُصِبْ .

(وعلى الأول) وهو مذهب الأكثر من منع تقديم الجواب على الأداة مطلقاً (إنْ تقدّم شَبَهُهُ فدليله) وليس إيّاه .

(وشَرْطهُ اختياراً مضيّ الشّرط لَفْظاً أو معنىً) بأن كان مضارعاً مقترناً بلَم

---

(١) ا : « قال أكثرهم أي البصريين » تحريف .

(في الأصحّ) نحو : قمت إن قمت ، وأقوم إنْ قمت ، وأقوم إن لم تقم . قال سيبويه : هكذا جرى في كلامهم . وأمّا الشّعر فمحلّ ضرورة واتّساع .

وأجاز الكوفيّون سوى الفرّاء أن يحذف جواب الشرط في الاختيار ، وفعل الشرط مستقبل قياساً على الماضي ، فأجازوا : أنت ظالمٌ إنْ تفعلْ . (فإن لم يكن) فعل الشرط ماضياً تَقْريعاً على الأصحّ [1] . (وهو مع ما ، أو مَنْ ، أو أيّ صِرْن موصولات) أي : حُكِمَ لهنّ بذلك الّذي هو من معانيها (اختياراً) وزال حُكْمُ الشّرطيّة ، لزوال شرطها ، وهو المضيّ ، فينتفي [2] الجزْم نحو : أتى مَنْ يأتيني . وزيد يُحِبُّ ما تُحِبّه ، وأكرم أيّهم يُحِبّك.وحينئذ فتأتي أحكام الموصولات مِنْ جواز عمل ما قبلها فيها [3] ، وحكم الضّمير العائد عليها ، وصلتها ، وغير ذلك . وأمّا في الشّعر فيجوز بقاء الشّرطيّة والجزْم (وكذا إن أضيف لهن) أي لمَنْ ، وما ، وأيّ (زمانٌ) يجب لهن في السّعة أنْ يكن موصولات نحو : أتذكر إذْ من يأتينا [4] نأتيه ، ولا يجوز الجزم عند سيبويه ، والجَرْميّ ، والمازنيّ ، لأن أسماء الأحيان لا تضاف إلى الجملة الشّرطيّة المصدّرة بإنْ ، فكذا الاتصاف إلى ما تضمّن معنى إنْ (خلافاً للزيّادي) أبي إسحاق في ذهابه إلى جواز الجزم اختياراً كقوله :

١٣٠٦ – على حِينَ مَنْ تَلْبَثْ عليه ذُنوبُهُ
يَرِثْ شِرْبُهُ إذْ في المقَـــام تَدائُرُ [5]

---

(١) في قوله السّابق في المتن : « وشرطه اختياراً مضيّ الشرط لفظاً أو معنىً في الأصحّ » وفي ب : « تعريفاً على الأصحّ » تحريف .

(٢) ط : « فينبغي الجزم » تحريف . (٣) « فيها » سقطت من ا ، ب .

(٤) ب . ط : « من يأتنا » بالجزم ، تحريف صوابه في ا .

(٥) للبيد . شرح ديوانه ٢١٧ . وروايته : « يجد فقدها » مكان : « يرث شربه » .
من شواهد سيبويه ١ : ٤٤١ ، والخزانة ٣ : ٦٤٩ وفي النسخ الثلاث : « تثبت » مكان : « تلبث » وفي ط : « سربه » بالسين . تحريف . و « تدابر » مكان : « تدائر » ، و « يرب » مكان : يرث . وهذه محرّفة .

والأوّلون ، قالوا : هو ضرورةٌ .

(و) يجري هذا الحُكْمُ ، وهو وجوبُ الرّفع ، وامتناعُ الجزْم (مطلقاً) أي في الاختيار والضّرورة إذا وقعن (بعد باب كان ، وإنّ) نحو : مَنْ كان يأتينا نأتيه ، وإنّ مَنْ يأتينا نأتيه ، وليت مَنْ يُحْسِنُ إلينا نُحْسِنُ إليه ، لأن الشّرط لا يعمل فيه عاملٌ قبله . (ولكنْ) المخففة نحو : ولكنْ مَنْ يزورُني أَزُورُه . (وإذا المفاجأة) نحو : مررت بزيد فإذا مَن يزوره يُحْسِنُ إليه . (وما) النّافية نحو : ما مَنْ يأتينا نعطيه ؛ لأنّ « ما » لا تنفي الجملة الشّرطيّة . (وهل) نحو : هل مَنْ يأتينا نأتيه ، لأن « هل » لا يستفهم بها عن الجُمَل الشّرطية . (قيل : والهمزة) قاله يونس قياساً على هذا .. والأصحّ جواز الجزم بعدها وكون مَنْ شرطيّة ، لأنها توسّع فيها ، فاستفهم بها عن الجملة الشّرطية كما استفهم بها عن غير ذلك نحو : أإن [1] تأتني آتك ؟ فلما حَسُن ذلك في « إنْ » حسن في أخواتها نحو : أمَنْ يأتنا نَأته ؟

[مسألة]

(مسألة) : يحذف الجواب لدليل كقوله تعالى : « أَئِنْ ذُكّرْتُم » [2] أي تطيّرتُمْ ، وقوله : « وإنْ كان كَبُرَ عَلَيْكَ إعْرَاضُهُم فإن اسْتَطَعْتَ » [3] الآية . أي فَافْعَلْ .

ويكثر [4] الحذف (لِتَقدُّم شبهه) على الأداة كما مرّ . (و) لِتقدّم (جواب قَسَمٍ) ، يدلّ عليه .

(و) يحذف (الشّرط) وهو أقلّ من حذف الجواب . نصّ عليه ابن مالك في

---

(١) ب ، ط : « إن تأتني آتك » تحريف . صوابه في ا .

(٢) سورة يس ١٩ . (٣) سورة الأنعام ٣٥ .

(٤) « ويكثر » سقطت من ط .

شرح الكافية . ومنه : « وإنْ أحدٌ مِنَ المشركين استَجارك » [١] . وقوله : « إنْ خَيراً فخيرٌ » [٢] .

(وقيل) : إنّما يجوز حذفه (إن عوّض) منه (لا) وعليه ابن عصفور والأُبّذي كقولـه :

١٣٠٧ – ٭ فطَلِّقْها فَلَسْتَ لها بكُفءٍ وإلاّ يَعْلُ مَفْرِقَك الحُسَام ٭ [٣]

أي : وإلاّ تُطَلِّقها . قال أبو حيّان : وليس بشيء ؛ لأنها لو كانت عِوضاً من الفعل المحذوف لم يَجُزْ الجمع بينهما مع أنه يجوز نحو : وإلاّ يُسِيءْ فلا تضربه ، فهي في نحو ذلك نافية ، لا عوض . وورد الحذف ، وهو مُثْبَتٌ كما تقدّم .

(ويُحذَفان) أي : الشّرط والجواب (مع إنْ) دون سائر الأدوات ، واختصّت بذلك ، لأنها أمّ الباب ولأنّه لم يَرِدْ في غيرها . قال :

١٣٠٨ – ٭ قالت بناتُ الحيِّ يا سلمـى وإنْ كان فقيراً مُعْدِماً قالت وإنْ ٭ [٤]

أي وإن كان كما تصفين فتَزَوَّجْنيه .

قال أبو حيّان : وكذا حذف الجواب وحده ، والشّرط وحده ، لا أحفظه بعد

---

(١) سورة التوبة ٦ .

(٢) في النسخ الثلاث : « وقولهم : إن خيراً فخير » والصّواب : « قوله » لأن هذا القول حديث شريف وهو قوله عليه السّلام : « النّاس مجزيّون بأعمالهم إنْ خيراً فخيرٌ ، وإنْ شرّاً فشرٌّ » .

(٣) للأحوص . ديوانه . ١٩ وروايته : « فلست لها بأهل » مكان : « فلست لها بكفء » ورواية الإنصاف ١ : ٧٢ : « فلست لها بندّ » . وانظر أوضح المسالك رقم ٥١٦ .

(٤) هو لرؤبة . قال صاحب الدرر ٢ : ٧٩ ، ويروى : « وإنِنْ » بزيادة نونين في الموضعين ، وبها استشهد شراح الألفية على أن هذه النّون هي تنوين الغالي ، وبها يخرج الشعر عن الوزن ولا يستقيم إلاّ بحذفها .
وانظر شرح شواهد المغني . ص ٩٣٦ ، والخزانة ٣ : ٦٣٠ .

غير « إنْ » [١]. قال : إلاّ أنّ ابن مالك أنشد في شرح الكافية ، وزعم أنه حذف فيه فعل الشرط بعد متى ، وهو قوله : [٢ / ٦٣] :

١٣٠٩ – « متى تُؤْخَذوا ، قسراً بِظِنّة عامرٍ
ولا يَنْجُ إلاّ في الصِّفاد يزيدُ » [٢]

(وقيل) : حَذْفهما معاً (ضرورةٌ) قاله ابن مالك . قال أبو حيّان : وتبع فيه ابن عصفور . قال : ولم ينصّ [٣] غيرهما على أنّ ذلك ضرورة . بل أطلقوا الجواز ، إذا فهم المعنى . قلت : وقد ورد في النثر في عِدّةٍ من الآثار .

(لا الأداة) أي لا يجوز حذف أداة الشّرط . (ولو) كانت (إنْ في الأصحّ) كما لا يجوز حذف غيرها من الجوازم . ولا حذفُ حرف الجرّ .

وجوّز بعضهم حذف « إنْ » فيرتفع الفعل . وتدخل الفاء إشعاراً بذلك وخرّج عليه قوله تعالى : « تَحْبِسُونَهما مِنْ بعد الصّلاة فَيُقْسِمان بالله » [٤] .

(وإن توالى شرطان) فصاعداً من غير عَطْف (فالأصَحّ أن الجواب للسابق) ، ويحذف جواب ما بعده ، لدلالة الأوّل ، وجوابه عليه .

ومنهم من جعل الجواب للأخير . وجواب الأوّل الشّرط الثاني وجوابه . وجواب

---

(١) في ط فقط : « لا أحفظه مع بعد غير » بزيادة : « مع » .

(٢) قائله مجهول . وهو من شواهد الأشموني ٤ : ٢٦ والعيني ٤ : ٤٣٦ . والتصريح ٢ : ٢٥٢ وفي ا : « متى يوجدوا تسل مطه عامز » ولا صح إلا في الصاؤبريد » . وفي ب : « ولا صح إلا في الصبا ويريد . وكلاهما تحريف واضح . وفي ط : « في الصبار » مكان : « الصّفاد » تحريف .

(٣) ا : « ونصّ غيرهما » تحريف .

(٤) سورة المائدة ١٠٦ .

الثاني الشرط الثالث وجوابه ، وهكذا على إضمار الفاء ، فإذا قال : إنْ جاء زيد ، إنْ أكل زيد إنْ ضَحِك فعبدي حر ، فعلى الأصَحّ الضّحك أوّل ، ثم الأكل ثم المجيء . فإذا وقع [١] على هذا التّرتيب ثبت عتقه [٢] وعلى مقابله عكسه . فإذا وقع المجيء ، ثم الأكل ، ثم الضّحك لزم العِتْق .

فإن كان عطف ، فالجواب لهما معاً ، ومنه : « إنْ تُؤْمِنُوا وتَتّقُوا يؤتِكم » [٣] . الآيــة .

(و) الأصَحُّ (أنّ الأحسنَ) حينئذ (مجيء) فِعْل الشّرط (الثّاني ماضياً) بناءً على أنّ الجواب للسّابق وأنّ جواب الثّاني محذوف لِمَا مَرّ من أنّه لا يحذف جواب الشّرط في الاختيار حتى يكون فعله ماضِياً ، وعلى أن الجواب للمتأخّر لا يحتاج إلى ذلك ، لأنه غير [٤] محذوف الجواب .

(و) الأصَحّ : (أنه) أي الشّرط الثاني (مُقيّد للأول تقييد الحال) الواقعة موقعه ، قاله ابن مالك . قال : فقولك : مَنْ أجابني إن دعَوْتهُ أحسنت إليه في تقدير : من أجابني داعياً له ، وقول الشّاعر :

١٣١٠ – • إنْ تَسْتَغيثوا بنا ، إن تُذْعَروا تَجِدوا
مِنّا معاقِلَ عِزٍّ ، زانَهــا كَرَمُ [٥] •

في التّقدير : إنْ تستغيثوا بنا مذعورين .

قال أبو حيّان : وغَيْرُ ابن مالك جعله متأخّراً في التقدير ، فكأنه قال : مَن

(١) ب ، ط : « فإذا وقعت » .
(٢) ب : « ثبت عتق » ط : « عتق » بإسقاط « ثبت » .
(٣) سورة محمد ٣٦ . (٤) « غير » سقطت من ا .
(٥) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٤ : ٣١ . والعينيّ ٤ : ٤٥٢ ، والتصريح ٢ : ٢٥٤ .

أجابني أحسنت إليه إنْ دعوته ، فَمَنْ أجابني هو جواب « إنْ » في المعنى ، حتى كأنّه قال : إن دعَوت من أجابني أحسنت إليه – فإذا وقع دعاؤه لشخص ، فأجابه ذلك الشخص بعد دعائه إيّاه لزم الإحسان ، لأنّ جواب الشّرط في التّقدير بعد الشّرط ، وكذا البيت تقديره على هذا : إن تُدْعَروا فإن تَسْتَغِيثوا بنا تَجِدوا ، فأوّل الشّرط يصير جزاء .

(وإنْ توسّط الجزاء والشّرط مضارعٌ وافقه) أي الشّرط (معنى) حالَ كونه (غَير صفة ، وصَحّ حَذْفُه أبْدل منه)، مثاله : إن تأتني تمشِ[1] أكرمْك، (وإلاّ) بأن لم يوافقه معنى (رفع [2] حالاً) نحو : إنْ تأتني تضحك أحسن إليك . والماضي كالمضارع في ذلك ، وإنما فرضت المسألة فيه كالتسهيل ، لأن فيه [3] يظهر الأثر ، مثاله : إن أتيتني مشيت [4] أكرمك ، وإن تأتني قد ضحكت أحسن إليك .

واحترز بغير صفة عن الواقع صفةً نحو : إن يأتني رجل يعرف النحو . أكرمه ، « فيعرف » في موضع الصّفة لرجل .

ولصحّة الحذف من خبر كان ، وثاني ظننت، نحو : إنّ تكن تحسنُ إلي أُحْسِن إليك ، وإن تَظُنّني أصْدُقُ أصْدُقْك ، فالمتوسط لا بدلٌ ولا حالٌ ، بل في موضع نَصْبٍ على أنه خَبَرٌ ، ومفعول ، ومنه قول زهير :

---

(١) في النسخ الثلاث : « تمشي » بإثبات الياء ، والوجه حذفها حيث يعرب الفعل بدلاً من الفعل السابق المجزوم .

(٢) ط : « وقع » مكان : « رفع » .

(٣) ط : « لأن منه » بوضع : « منه » مكان : « فيه » .

(٤) ط فقط : « إن أتيتني مشياً أكرمك » .

١٣١١ – * ومن لا يَزَلْ يَسْتحمِلُ النّاسَ نَفْسَه
ولا يُغْنِها يوماً من الدَّهرِ يُسْأمِ *[١]

(وتزاد « ما ») توكيداً (في إنْ) ومنه : « وإمّا يَنْزَغَنّك [٢] » . « وإمّا يُنْسِيَنّك » [٣] . قال أبو حيّان : وذلك في القرآن كثير ، ولم يأت فيه إلاّ والفعل مُؤكّد بالنون . وأمّا في لسان العرب ، فقد جاء أيضاً بغير نون كثيراً قال :

١٣١٢ – * زعمت تُماضِرُ أنّني إمّا أَمُتْ يَسْدُدْ أُبَيْنُوها الأصاغِرُ خَلّتي *[٤]

(و) في (أي غير مضافة لضمير) بأن لم تُضَفْ أصلاً أو أضيفت لظاهر ، ومنه : « أيّاً ما تَدْعو » [٥] . « أيّما الأجَلَيْنِ قَضَيْتُ) [٦] . (و) في (أين ومتى) قال تعالى : « أيْنما تكونُوا يُدْرِككم الموْت » [٧] ، وقال الشاعر :

١٣١٣ – * متى ما تَلْقَني فَرْدَيْنِ ترجُفْ [٨] *

(وكذا أيّان) في الأصحّ ، قال :

---

(١) من معلّقة زهير . وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٤٥ وفي ا : « يستحل » مكان : « يستحمل » « ولا يقتها » بالقاف مكان : « لا يغنها » بالغين . تحريف . وفي ط : « يعفها » بالعين .

(٢) سورة الأعراف ٢٠٠ . (٣) سورة الأنعام ٦٨ .

(٤) من مقطعة لسلمى بن ربيعة .
انظر الخزانة ٣ : ٤٠٠ ، وابن يعيش ٩ : ٤١ . وفي ا : « لسدوا أوسوها الاصاغر » تحريف وفي ب : « يشدد » مكان : « يسدد » تحريف . وفي ط : « يشدو ليثنوها » تحريف .

(٥) سورة الإسراء ١١٠ . (٦) سورة القصص ٢٨ .

(٧) سورة النساء ٧٨ .

(٨) لعنترة . ديوانه ١٧٨ . وعجزه :
* روانف أليَتَيْك وتُسْتَطارا *

١٣١٤ - • فأيّان ما تَعْدِلْ به الرِّيحُ تَنْـــزِلِ [١] •

قال أبو حيّان : وزعم بعض أصحابنا أنها لا تزاد فيها ، وليس بصحيح لورود [٢ / ٦٤] السّماع به (لا « ما » ، و « مَنْ » ، و « أنّى » في الأصَحّ) .

وذهب الكوفيّون إلى جواز زيادتها بعدها ، فيجوز : مَنْ ما يكرمني أكرمْه .

[مسألة في إعراب أسماء الشرط وأسماء الاستفهام]

(مسألة) : في إعراب أسماء الشّرط وأسماء الاستفهام (إذا وقعت الأداة) الشّرطيّة على مكانٍ أو زمانٍ فَظَرْفٌ ، أي فهي في موضع نصب على الظّرف نحو : متى تقم أقم ، « وأيْنما تَكُونوا يدرككُم الموْت » [٢] . (أو) على (حَدَثٍ فمفعول مطلق) نحو [٣] .. ... (وإلاّ فإن وقع بعدها فِعْلٌ لازمٌ) نحو : مَنْ يَقُمْ أقُمْ معه (فمبتدأ خبره فعل الشّرط ، وفيه) ضميرها . (وقيل) : هو (والجواب) معاً ؛ لأن الكلام لا يتمّ إلاّ بالجواب ، فكان داخلاً في الخبر ، ورُدّ بأنه أجنبيّ من المبتدأ .

(أو متعد واقع عليها) نحو : مَنْ يضرب زيداً أضربه ، ومَنْ تضرب أضربه (فمفعول به أو) واقِعٌ (على ضميرها) نحو : من يضربه زَيْدٌ أضربه ، ومن

---

(١) قائله مجهول ، وصدره :

• إذا النّعجة الأدماء كانت بقَفْرَةٍ •

من شواهد الأشموني ٤ : ١٠ .

(٢) سورة النّساء ٧٨ .

(٣) بياض في النسخ الثلاث بعد قوله : « نحو » وقد أشير إليه في ب : بـ « كذا » وفي ط برقم ٧ . وليس في الهامش إشارة إليه . وقد عثرت على المثال المفقود في المغني ٢ : ٩١ وهو : « أيّ منقلب ينقلبون » [الشعراء : ٢٢٧] وقد جاء في المغني ما نصه : « فإن وقعت ... على حدث نحو : « أي منقلب ينقلبون » فهي منصوبة ... مفعولاً مطلقاً » .

تَضْرِبهُ أضربه . (أو متعلّقها) نحو : مَنْ يضرب يد أخاه أضربه (فاشتغال) أي : فالمسألة من باب الاشتغال ، فيجوز في أداة الشرط أن يكون في موضع رفع على الابتداء ، وأن يكونَ في موضع نصْبٍ بفعل مضمر يفَسِّره الظّاهر بعدها – (ومثلها) في هذا التفصيل (أسماء الاستفهام) .

[لو]

(مسألة) : (لو شَرْطٌ للماضي غالباً) – وقد تَرِدُ للمستقبل كإنْ وخرّج عليه قوله تعالى : « وَلْيَخْشَ الّذِين لو تَرَكُوا من خَلْفِهم ذُرِّيّةً ضِعافاً » [1] وقول توبة [2] :

١٣١٥ – ولو أنَّ ليلى الأخيليّةَ سَلّمَتْ عليَّ ، ودوني جَنْدَلٌ وصفائِحُ

لسلَّمتُ تسليم البشَاشةِ أوزَقا إليها صدىً مِنْ داخل القبر صائِحُ

(وقيل : دائماً) . قال بدر الدين بن مالك ، وعليه أكثر المحققين . قال : وورود شرطها في الآية والبيت مستقبلاً في نفسه ، أو بقَيْدٍ لا ينافي امتناعه فيما مضى ؛ لامتناع غيره ، ولا يُحْوِجُ إلى إخراج (لو) عمّا عهد فيها مِنْ معناها إلى غيره .

وقال أبو حيّان متعقباً عليه : ورود « لو » في المستقبل قد قاله النّحويّون في غير موضع (وجزْمها) لفعلها (ضرورةٌ) لا يَحْسُن في الاختيار ؛ لعدم تمكّنها بكونها للمضِيّ .

ومن الضّرورة قوله :

---

(١) سورة النساء ٩ .

(٢) ط فقط : « رؤبة » تحريف « وانظر الأشموني » ٤ : ٣٨ .

١٣١٦ - • لو يشأ طارَ بها ذو مَيْعَة [١] •

(وقيل) : بل هو (لغة) لقوم ، فيطّرد عندهم في الكلام (وقيل : ممنوع) لا يجوز لا في الكلام ، ولا في الشعر ، حكى الأقوال الثلاثة أبو حيّان . واختلفت عبارات النحاة في معناها حتى قال بعضهم : إنّ النحاة لم يفهموا لها معنى .

(قال سيبويه : هي حرف لما كان سيقع لوقوع غيْره) أي : أنّها تقتضي فعلاً ماضياً ، كأنه يتوقّع ثبوته لثبوت غيره ، والمتوقّع غير واقع ، فكأنّه قال : حرف [٢] يقتضي فعلاً امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته .

(و) قال (المُعْرِبون) : هي حرف (امتناع لامتناع) ، أي تدلّ على امتناع الشّيء لامتناع غيره .

واختلف في المراد بذلك : (قيل) : المراد (امتناع الأوّل) أي الشّرط (للثاني) أي الامتناع الجواب ذكره ابن الحاجب في « أماليه » بحثاً مِنْ عنده . ووجّهه : بأنّ انتفاء السّبب لا يَدُلّ على انتفاء مُسبّبه ، لجواز أن يكون ثَمَّ أسبابٌ أُخَر . قال : ويدلّ على هذا « لَوْ كان فيهما آلِهةٌ إلاّ الله لفَسَدَتا » [٣] ، فإنّها مسوقة لِنَفْي التعدّد في الآلهة بامتناع الفساد ، لا أنّ امتناع الفساد لامتناع الآلهة ، لأنه خلاف المفهوم من مساق أمثال هذه الآية ، ولانه لا يلزم مِنْ انتفاء الآلهة انتفاء الفساد لجواز وقوع ذلك ، وإنْ لم يكن تعدّد في الآلهة ؛ لأن المراد به فساد نظام العالم عن حالته ، وذلك جائز

---

(١) نسب لامرأة من بني الحارث . وعجزه :

• لاحقُ الآطال نَهْدٌ ذو خُصَل •

من شواهد الأشموني ٤ : ١٤ .

وفي ط : « ذو هيعة » بالهاء . صوابه في ا ، ب .

(٢) « قال : حرف » سقط من ا .

(٣) سورة الأنبياء ٢٢ .

أن يفعله الإله الواحد ، سبحانه ، انتهى . وتابعه على ذلك ابن الخبّاز .

(وقيل عكسه) أي المراد : أنّ جواب « لو» ممتنع لامتناع شرطه ، فقولك : لو جئت لأكرمتك ، دالٌّ على امتناع الإكرام لامتناع المجيء ، وهذا هو الذي قرّره النّاس ممّن أثبت[1] الامتناع فيها [2] ، وهو المتبادر إلى الأفهام . واستنكر ابن هشام في « المغنى » مقالة ابن الحاجب ، ومَنْ تَبِعه .

(ثُمّ إفادتها) لذلك قيل : (نطقاً) أي بالمنطوق .

(وقال بدر الدين بن مالك) في تكملة شرح التسهيل : (وشيخنا) العلاّمة محي الدين (الكافيجيّ) رحمه الله فيما سمعناه من لفظه حال تدريسه « للمغنى » (فَهْماً) أي بالمفهوم .

قال أبو حيّان : كأنّ « لو » عند سيبويه لها منطوق ، ومفهوم ، كما أن «أنْ» لها منطوق ومفهوم ، فإذا قلت : لو أكلت لشَبِعْت ، فعنده أنّ الشِّبع كان يقع لوقوع الأكل ولو قلت : إنْ قام زيد قام عمروٌ فمنطوقه تعليق وجود قيام عمرو على تقدير وجود قيام زيد . وتارةً يكون المفهوم مراداً ، وتارةً يكون غير مراد ، فنظر غير سيبويه إلى المفهوم ، فقالوا : إذا قلت : لو أكلت [٦٥/٢] لشَبِعْت امتنع الشّبع لامتناع الأكل . وسيبويه نظر إلى المنطوق فاطّرد له في جميع مواردها .

(وقيل) : هي حرْفُ امتناع لامتناع (إنْ كان بعدها مُثْبتان وإلاّ) بأن كان بعدها منفيّان (فوجودٌ) أي فحرف وجود (لوجود) ، فإن كان الأوّل منفيّاً والثّاني مُثْبتاً فحرف وجود لامتناع ، أو عكسه فحرف امتناع لوجود .

قال أبو حيّان : والسّبب في ذلك عند هذا القائل أنّ المنفيّ بعد « لو » مُوجَبٌ ،

(١) ا : « مناسب » مكان : « ممّن أثبت » .

(٢) ط : « فيها » بألف التثنية . والصواب : « فيها » كما في ا ، ب أي في « لو » .

والموجَبُ منفيٌّ . قال هذا ، وقولُ مَنْ قال : حرف امتناعٍ لامتناعٍ يَرْجعان إلى معنىً واحد ، ألا ترى أنّها إذا كانت حرف امتناع لامتناع لزم من ذلك إذا كان ما بعدها موجباً أن يمتنع وجود الثاني لامتناع وجود الأوّل ، أو منفياً لزم امتناعُ نَفْي الثّاني لامتناع نفي الأوّل [١] ، أو الأوّل منفياً ، والثّاني موجباً [٢] لزم امتناع وجود الثّاني لامتناع نفي الأوّل فيكون الأول إذ ذاك موجباً ، والثّاني منفياً أو الأوّل موجباً ، والثّاني منفياً لزم امتناع نفي الثّاني لامتناع وجود الأوّل فيكون الأوّل إذ ذاك منفياً [٣] ، والثاني موجباً ، فهو اختلاف عبارة .

وقد رُدَّ القولان [٤] بعدم امتناع الجواب في مواضع كثيرة كقوله تعالى : « وَلَوْ أنَّ ما في الأرْضِ من شَجَرةٍ أقلام والْبَحْرُ يمدّه مِنْ بعده سبعةُ أبْحرٍ ما نَفِدَتْ كَلِماتُ الله » [٥] . وقول عمر : « نِعْم العبدُ صُهَيْبٌ لو لم يَخَفْ الله لم يَعْصِه » ، لأنَّ عدم النفود محكومٌ به سواء وجد الشّرط أم لا ؟ وعدمُ العصيان كذلك سواءٌ وجد الخوف أم لا ؟

(وقال) أبو عليّ (الشّلَوْبين و (ابن هشام (الخَضْراويّ) : إنّها لا تفيد الامتناع بوجْه ، ولا يدلّ على امتناع الشّرط ولا امتناع الجواب ، بل هي (لمجرّد الرّبط) أي ربْط الجواب بالشّرْط دلالةً على التّعليق في الماضي كما دلّت إنْ على التعليق في المستقبل ولم تدلّ بالإجماع على امتناع ولا ثُبوت بإلاّ ، إذْ لو كان من مدلولها الامتناع ما أغفله سيبويه في بيان معناها . قال الجمال بن هشام في « المغنى » : وهذا الذي قالاه كإنكار الضّروريات إذْ فَهْمُ الامتناعِ فيها كالبديهي ، فإنّ كلّ مَنْ

(١) من قوله : « الأوّل » إلى قوله : « لامتناع وجود الأول » سقط من ا .
(٢) من قوله : « موجباً » إلى قوله : « فيكون الأول إذ ذاك » سقط من ب .
(٣) « منفياً » سقطت من ب .
(٤) ط : « ردّ لقولان » تحريف .
(٥) سورة لقمان ٢٧ .

سمع « لو فَعَل » فَهِمَ عَدَمَ وقوعِ الفعل من غير تردّد ، ولهذا جاز استدراكه ، فنقول : لو جاء زيدٌ لأكرمته ، لكنّه لم يجيء [١] » .

(والمختار) في تحرير العبارة في [٢] معناها (وِفاقاً لابن مالك) أنها حرْفٌ يقتضي (امتناع ما يليه ، واستلزامه لتاليه) من غير تعرّض لنفي التالي . قال : فقيام زيد من قولك : لو قام زيد قام عمرو محكوم بانتفائه ، ويكونه مستلزماً ثبوته لثبوت قيام من عمرو [٣] ، وهل لعمرو قيام آخر غير اللاّزم عن قيام زيد أو ليس له ؟ لا تعرّض لذلك . قال ابن هشام في « المغنى » : وهذه أجود العبارات .

(ثم يَنْتفي التّالي) أيضاً (إنْ ناسب) الأوّل بأنْ لزمه عقلاً ، أو شرعاً ، أو عادة . (ولم يخلف المقدّم غيرُه) [٤] في ترتّب التّالي عليه كـ (لو كان فيهما آلهة إلاّ الله لَفَسَدتا) [٥] أي السّموات والأرض ففسادهما أي : خروجهما عن نظامهما المُشاهد مناسبٌ لتعدّدِ الآلهة للزومه على وفق العادة عند تعدّد الحاكم من التّمانع في الشيء ، وعدم الاتّفاق عليه ، ولم يخلف التعدّد في ترتّب الفساد غيرُه ، فينتفي الفساد بانتفاء التّعدد المفاد بلو .

(ولا) يَنْتَفِي التّالي (إنْ خَلَفَهُ) أيْ : الأوّل غيرُهُ (كقولك لو كان إنساناً لكان حيواناً) فالحيوان مناسب للإنسان للزومه له عقلاً ، لأنه جزؤه ، ويخلف الإنسان في ترتّب الحيوان غيره كالحِمار ، فلا يلزم بانتفاء الإنسان عن شيء المفاد بلو انتفاء الحيوان عنه ، لجواز أن يكون حماراً ، كما لا يجوز أن يكون حجراً .

---

(١) المغني ١ : ٢٠٥ .

(٢) ب ، ط : « عن » مكان « في » تحريف .

(٣) ا : « قيام عمرو » بإسقاط : « من » .

(٤) أي سبب آخر ، وقد سقطت كلمة : « غير » من ا ، ب .

(٥) سورة الأنبياء ٢٢ .

(ويَثْبتُ التالي) مع انتفاء الأول (إنْ لَمْ يناف) انتفاؤه (وناسب) الأول (إمّا بالأوْلى نحو) نِعْم العبْدُ صُهَيْبٌ (لَوْ لَم يَخَف الله لَمْ يَعْصِه) ، رتّب عدَمَ العِصيان على عدم الخوْف ، وهو بالخوف المفاد بلَوْ أنسب ، فيترتّب عليه أيضاً في قصده . والمعنى : أنه لا يعصي الله مطلقاً ، لا مع الخوف ، وهو ظاهر ، ولا مع انتفائه إجلالاً له تعالى عن أن يعصيه) .

(أو المساوى نحو) قوله ﷺ في بنت أم سَلمة (لو لم تَكن رَبِيبَتي) في حِجْري (ما حلّت) لي ، إنّها لابْنةُ أخي من الرّضاعة . رواه الشّيخان . رَتّب عدَمَ حلّها على عدم كونها ربيبته (للرّضاع) المناسب له شَرْعاً ، فترتب أيضاً في قصده على كونها ربيبته المفاد بلَوْ المناسب له شرعاً ، كمناسبته للأول سواء لمساواةِ حُرْمة المصاهرةِ لحُرْمة الرّضاع ، والمعنى أنها لا تحِلّ لي أصلاً ، لأنّ بها وصفين ، لو انفرد كلّ منهما حرمت له : كونُها رَبِيبة ، وكونُها ابنة أخي الرّضاع .

(أو الأدْون كقولك : لو انْتفَتْ أخوّة الرّضاع ما حلّت للنسب) هو على (٢/ ٦٦٠) نَسَقِ ما تقدّم فيما قبله ، وحُرْمة الرّضاع أدون [1] من حرمة النسب .

(ويليها) أي « لو » (اسمٌ على إضمار فعل) يفسّره ظاهر بعده (اختياراً) كقولهم : « لو ذَاتُ سوار لَطَمَتْني » وقول عمر : « لو غَيْرُك قالها يا أبا عُبَيْدة »

(و) يليها أيضاً (جُزْءا [2] ابتداء) اختياراً ، فيقال : لو زيد قائم [3] .

وفارقت « إنْ » في ذلك حيث لَزِمَتْ الماضي . ولم تعمل (خلافاً للبصريّة فيهما)

---

(١) يريد أقلّ مرتبة من حرمة النسب ، ولكن من الوجهة اللغوية ليس له فعل حتى يشتقّ منه « أفعل » ولعلّ السّيوطي في إتيانه بهذه الصيغة تبع ابن جنّي فقد ذكر في كتابه الموسوم بالمعرب : « وكذلك أقلّ الأمرين وأدونهما ، فاستعمل منه أفعل » انظر اللّسان : (دون) .

(٢) أي مبتدأ وخبر ، والمراد جملة اسميّة .

(٣) ط فقط : « لو زيد قام » تحريف .

حيث قالوا لا يليها إلا الفعل ظاهراً ، ولا يليها مُضْمراً إلاّ في الضّرورة أو في نادر كلام . ومن الضّرورة عندهم قوله :

١٣١٧ — • لو غيْرُكم علِقَ الزُّبيرُ بحَبْلِـه
أدّى الجوارَ إلى بني العوّامِ • [١]

وقولـه :

١٣١٨ — • لوْ بغير الماء حَلْفي شَرِقٌ [٢] •

وفي التّنْزيل : « قُلْ لَوْ أَنْتُم تَمْلِكُونَ » [٣] فاستدلّ به الأوّلون ، وتأوّله المانعون ، على أن الأصل : لو كنتم تملكون ، فحذفت كان وانفصل الضّمير .

(وجوابها) في الغالب (فعل) مضارع مجزوم بلم كقوله :

١٣١٩ — • فلو كان حمدٌ يُخْلدُ الناس لم يمت
ولكنّ حمد الناس ليس بمخالد • [٤]

(أو) فعل (ماض مثبت ، والغالب) حينئذ (اقترانه باللاّم) المفتوحة كقوله تعالى : « ولو عَلِم اللهُ فيهم خَيْراً لأسْمَعَهُم ، ولو أَسْمَعَهُم لَتَوَلَّوْا » [٥] . ومِنْ غير الغالب : « لَوْ نَشَاءُ جعَلْنَاه أُجَاجاً » [٦] .

---

(١) لجرير . ديوانه ٥٥٣ .

(٢) لعديّ بن زيد . ديوانه ٩٣ . وعجزه :
• كنت كالغصّان بالماء اعتصاري •
انظر الأشموني ٤ : ٤٠ .

(٣) سورة الإسراء ١٠٠ .

(٤) لزهير يرثي النعمان بن المنذر . ديوانه ٢٣٦ .

(٥) سورة الأنفال ٢٣ .

(٦) سورة الواقعة ٧٠ .

(أو) ماض (منفيّ ، والغالب خلوّه) من اللاّم نحو : « لو شاءَ اللهُ ما أشركنا »[١] ومن غير الغالب قوله :

١٣٢٠ – • ولو نُعْطَى الخيار لما افترقْنا •[٢]

(وقد يقترن) جوابها (بإذاً) نحو : (لو جئتني إذاً لأكرمتك »(وندر كونه تعجّباً) مقروناً باللام قال :

١٣٢١ – فلو متُّ في يوم ولم آت عَجْزةً يُضعِّفني فيها أمرؤ غيرُ عاقل
لأكْرِمْ بها من مَيْتَةٍ إن لقيتُها أطاعِنُ فيها كل خِرْقٍ مُنازِل[٣]

(و) ندر (كونه مصدراً برُبَّ أو الفاء) كقوله :

١٣٢٢ – • لو كان قَتْلٌ يا سلامُ فراحةً[٤] •

(أو قد) كقوله :

١٣٢٣ – لَو شِئْتِ قد نقع الفؤادُ بشَرْبَةٍ
تَدَعُ الحوائِم لا يَجِدْن غليلا[٥]

---

(١) سورة الأنعام ١٤٨ .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

• ولكن لا خيار مع اللّيالي •

انظر الدرر ٢ : ٨٢ . وشرح شواهد المغني للسيوطي ٦٦٥ . والتصريح ٢ : ٢٦٠ ، والأشموني ٤ : ٤٣ .

(٣) لعبيد الله بن الحر انظر الدّرر ٢ : ٨٢ .

(٤) قائله مجهول . وعجزه :

• لكن فرَرْتُ مخافةً أن أوسرا •

انظر شرح شواهد المغني للسيوطيّ ص ٦٦٧ .

(٥) لجرير يهجو الفرزدق . ديوانه ٤٥٣ .

(فإن وقع) الجواب في الظّاهر (جملة اسميّة فجواب قسم محذوف مغن عن جوابها) وليس بجوابها (خلافاً للزجّاج) كقوله تعالى : « ولو أنّهم آمنُوا واتّقَوْا لَمَثوبةٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ خيرٌ » [١] ، فجواب [٢] لو محذوفٌ لدلالة ما بعده عليه ، وتقديرُهُ : لأثيبُوا ، وقوله : « لمثوبة » إلى آخره جواب قسم محذوف ، تقديره : واللهِ لمثوبةٌ .

وقال الزّجاج : بل هو جواب « لو » ، واللاّم هي الدّاخلة ، في جوابهـا .

(ويحذف) جواب (« لَوْ » لدليل) وهو كثير في القرآن ، قال تعالى : « ولو أنّ قُرآناً سُيِّرَتْ به الجِبالُ [٣] » . الآية ، أي لكان هذا القرآن . قال أبو حيّان : ويحسن حذفه في طول الكلام .

(وترد) لو (للتمنّي) كقولك : لو تأتيني فتحدثني . وأنكر ذلك قومٌ ، وقالوا : ليست قِسْماً برأسها ، وإنما هي الشّرطيّة . أُشْرِبَتْ معنى التمنّي ، (و) على الأوّل (لا جواب لها في الأصَحّ) .

قال أبو حيّان : هذا ظاهر المنقول ، ونصّ عليه شيخنا أبو الحسن بن الصائغ ، وأبو مروان عبيد الله بن عمر بن هشام الحَضْرَمِيّ [٤] في شرح قصيدة ابن دُرَيْد ، قال : والّذي يظهر أنّها لا بدّ لها من جواب ، لكنه التزم حذفه لإشرابها مَعْنى التّمنّي ، لأنه متى أمكن تقليل القواعد ، وجعل الشيء من باب المجاز كان أولى من تكثير القواعد ، وادّعاء الاشتراك ، لأنه يحتاج إلى وضعين ، والمجاز . ليس فيه إلا وضعٌ واحدٌ ، وهو الحقيقة . انتهى .

---

(١) سورة البقرة ١٠٣ .

(٢) من قوله : « فجواب » إلى قوله : « جواب قسم محذوف » سقط من ا .

(٣) سورة الرّعد ٣١ .

(٤) صنف الإيضاح في اختيار المصباح – شرح الدّريدية . مات ٥٥٠ .

ونقل الشيخ جمال الدين بن هشام في « المغنى » عن ابن الصائغ [١] وابن هشام [٢] أنهما قالا : يحتاج إلى جواب كجواب الشّرط وهو سهو .

وقولي في الأصَحّ راجعٌ إلى الأمرين معاً : ورودها للتمني ، واستغناؤها عن الجواب كما تبيّن .

(قيل : وترد للتّقليل) نحو : تصدّقوا ولو بظِلْف مُحرَق [٣] .

[لولا ولوما]

(لَوْلا ، ولَوْما حرفا امتناعٍ لوجودٍ) نحو : لولا زيد لأكرمتك ، فامتنع الإكرامُ لوجود زيد .

(وإنّما يليها اسم أو أنّ) الثّقيلة – وتقدّم إعرابه في باب المبتدأ – (أو أنْ) المخفّفة منها ، أو النّاصبة نحو : « فلولا أنّه كان من المُسَبِّحِينَ لَلَبِثَ » [٤] « لولا أن مَنَّ اللهُ علينا لَخَسَفَ بنا »[٥]. « ولوْلا أنْ يكون النّاسُ أُمّةً واحدةً لَجَعَلْنا » [٦]

قال في « المغنى » : وتصير أنْ وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وَجُوباً ، أو مبتدأ لا خبر له ، أو فاعلاً يثبت محذوفاً على الخلاف السابق في « لو » [٢ / ٦٧]

(وجوابهما ماض مع « ما ») النّافية نحو : « ولولا فَضْلُ اللهِ عليكم ورَحْمَتُه

---

(١) ط فقط : « ابن الصائغ » بالصاد والغين . صوابه في ا ، ب . والمغني ١ : ٢١٢ .

(٢) ابن هشام الخضراوي ، ترجم له ١ : ١٠٩ .

(٣) المعنى كما قال الصبان ٤ : ٣٢ : « تصدقوا بما تيسّر من قليل أو كثير ، ولو بلغ في القلّة إلى الظلف مثلاً فإنه خيرٌ من العدم ، وقيّد بالإحراق ، أي الشيّ كما هو عادة العرب ، لأن الشيء قد لا يؤخذ . وقد يرميه آخذه ، فلا ينتفع به بخلاف المشويّ » .

(٤) سورة الصافّات ١٤٣ ، ١٤٤ .

(٥) سورة القصص ٨٢ . (٦) سورة الزخرف ٣٣ .

ما زَكَى مِنْكُمْ مِنْ أَحدٍ أَبداً » [١] . (أو مُثْبَت مع اللاّم) نحو : « ولولا فَضْلُ الله عَلَيْكم ورحمته في الدُّنيا والآخرة لَمَسَّكُم » [٢] .

(وحذفها) أي اللاّم (ضرورة) خاصّ بالشّعر . (أو قليل) في الكلام اختلف فيه كلام ابن عصفور فمرّة قال بالأول ، ومرّة قال بالثّاني ، ولم يقع منه في القرآن شيء .

ومن وقوعه في الشعر قَوْلُه :

١٣٢٤ — « لولا الحياءُ وبَاقِي الدِّين عِبْتُكُما [٣] »

(ويجوز حذفه) أي جواب « لوْلا » لدليل . قال تعالى : « ولولا فَضْل الله عليكم ورَحمته وأن الله رءوف رحيم » [٤] . (أي لو أخذكم) [٥] .

(وتردان) أي لولا ولو ما للتحضيض وهو طلب بحثٍّ وإزْعاج .

(و) ترد أيضاً له (هلاّ ، وألاّ) بالتّشديد ، والأربعة حينئذ (بسائط) أي غير مركّبة كما اختاره ابن القوّاس في شرح الكافية . قال : لأنّ الأصل عدم التّركيب .

(وقيل) : الأربعة (مركّبات) مِنْ « لو » ، و « لا » ، و « لو » ، و « ما » ، و « هل » و « لا » ، وقلبت الهاء في هلاّ [٦] للهمزةّ . ذكره في الأربعة أبو حيّان في شرح التّسهيل ، والسّكّاكي في المفتاح ، وذكره في « هلاّ » ، و « ألاّ » ابن مالك

(١) سورة النّور ٢١ .

(٢) سورة النور ١٤ . وقد سقطت « في الدنيا والآخرة » من النسخ الثلاث .

(٣) لابن مقبل . ديوانه ٧٦ وروايته : « لولا الذين » مكان : « باقي الدين » وتمامه :

• ببعض ما فيكما إذ عبتما عَوَرِي •

وانظر تفسير الكشاف ٢ : ٥٧١ ، وشواهد الكشاف ٨٤ .

(٤) سورة النور ٢٠ وفي ب ، ط : « توّاب » مكان : « رءوف » تحريف .

(٥) ا ، ط : « وقيل » مكان : « وهل » تحريف صوابه في ب .

(٦) ب : « ألا » مكان : « هلا » صوابه في ا ، ط .

في باب « الاشتغال » من شرح التسهيل وحينئذ [١] (فتختصّ بفعل ولَوْ مقدَّراً في الأصحّ) نحو : « لولا جاءوا عليه بأربعة شُهدَاء [٢] » . « لَوْ ما تَأتينا بالملائكة » [٣] هلاّ ضربت زيداً ، ألاّ أكرمت عمراً . ومثال تقدير الفعل : « ولَوْلا إذْ سَمِعْتُموه قُلْتُم » [٤] .

١٣٢٥ — « فهلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُها [٥] » ؟

ألاّ زيداً ضربته .

وذهب بعضهم : إلى جواز مجيء جملة الابتداء بعد هذه الحروف مُسْتَدِلاًّ بالبيت المذكور :

ومِنْ خُلُوّها من التّوبيخ . « لولا أخَّرْتَني إلى أجَلٍ قريب » [٦] .

(وقد تفيده) أي التّحضيض (لَوْ وألاّ) بالتّخفيف ، ذكر ذلك ابن مالك في [٧] التسهيل نحو : لو [٨] تنزل عندنا فتصيب خيراً . « ألاَ تُحِبّون أنْ يَغْفرَ الله لكم » [٩] . « ألا تُقاتِلون قوماً نَكَثوا » [١٠] .

(قال [١١] : وتَرِدُ « لولا » ، و « هلاَّ » استفهامية ، و « لولا » نافيـــة)

---

(١) كلمة : « حينئذ » سقطت من ط .
(٢) سورة النّور ١٣ .
(٣) سورة الحجر ٧ .
(٤) سورة النور ١٦ .
(٥) نسبه إلى قيس بن الملوح . وتمامه :
ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة إليّ .....
وفي شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢ : ٦١ قال : نسبه ابن جنّي إلى الصمّة بن عبد الله . وانظر اختلاف النسبة في الخزانة ١ : ٤٦٣ .
(٦) المنافقون ١٠ .
(٧) ط : « من » مكان : « في » .
(٨) ط : « لولا » مكان : « لو » تحريف .
(٩) سورة النّور ٢٢ .
(١٠) سورة التّوبة ١٣ .
(١١) ط : « قيل » مكان : « قال » .

وجعل من الأوّل : « لَوْلا أَخَّرْتني إلى أجَلٍ قَريبٍ » . « لَوْلا أُنْزِلَ عليه مَلَكٌ » [١] .
ومن الثاني : « فلولا كانت قَرْيةٌ آمَنَت » [٢] .

قال ابن هشام : وأكثرهم لم يذكروا ذلك . والظّاهر أنْ الأولى للعرْض ، والثانية مثل : « لَوْلا جاءُوا عَلَيْهِ بأرْبَعَةِ شُهداء » [٣] .

والثالثة كذلك أي : فهلاّ كانت قَرْيةٌ واحدةٌ من القرى المُهْلَكَة تَابَتْ [٤] عن الكُفْر قبل مجيء العذاب ، فنفعها ذلك ، ويؤيّده قراءة أُبيّ : « فهلاّ » . ويلزم من هذا المعنى النّفي ، لأن التوبيخ يَقْتَضِي عدم الوقوع .

(وقال المالقيّ [٥] : لم تَرِدْ « لوما » إلاّ للتّحضيض) نقله عنه ابن هشام في « المغنى »

[أمّا]

(أمّا) بالفتح والتّشديد (ويقال) فيها : (أيْما) بإبدال ميمها الأولى ياء استثقالاً للتضعيف قال :

١٣٢٦ – • رَأَتْ رَجُلاً أيْما إذا الشّمْسُ عارَضَتْ [٦] •

(الأصح) أنّها (حرف بسيط) وقيل : مركب مِنْ ، أم ، وما [٧] ، (معناه :

(١) سورة الأنعام ٨ وفي النسخ الثلاث : « أنزل إليه » تحريف .
(٢) سورة يونس ٩٨ . (٣) سورة النور ١٣ .
(٤) ط : « بانت عن الكفر » تحريف . (٥) يحيى بن علي أحمد ... المالقي . مات ٦٤٠ .
(٦) لعمر بن أبي ربيعة ، وتمامه :
• فَيَضْحى وأيْما بالعشيّ فيخْصَرُ •
ورواية الديوان ١٢١ : « أمّا إذا الشمس » . « وأما بالعشيّ » وعلى هذه الروّاية فلا شاهد في البيت .
(٧) « من أم وما » سقط من ط .

مهما يكن من شيء) فهي نائبةٌ عن أداة الشّرط ، وفعل الشّرط معاً بعد حذفهما . وقيل : عن فعل الشّرط فقط . قاله في البسيط .

وقال أبو حيّان : ما ذكر في معناه هو من حيثُ صلاحية التّقدير ، ولا جائز أن يكون مرادفاً له من حيثُ المعنى . لأن مفعوليّة الحرف مباينةٌ لمفعوليّة الاسم والفعل ، فتستحيل المرادفة ، ولأنّ في يكن ضميراً يعود على « مهما » . وفي الجواب ضميرٌ يعود على الشّرط . وذلك مُنْتَفٍ في أمّا .

وقال بعض أصحابنا : لو كانت شرطاً لكان ما بعدها متوقّفاً عليها ، وأنت تقول : « أمّا عِلْماً فعالمٌ » ، فهو عَالِمٌ ذَكَرْتَهُ . ولم تذكره . بخلاف : إنْ قام زيد قام عمرو ، فقيام عمرو متوقّف على قيام زيد .

وأجيب بأنه قد يجيء الشّرط على ما ظاهره عدم التوقف عليه كقوله :

١٣٢٧ — • من يَكُ ذا بَتٍّ فهذا بَتّي [1] •

ألا ترى أنّ بتّه موجود ، كان لغيره بَتٌّ أم لم يكن ؟

(ومِنْ ثَمَّ) أي من هنا ، وهو كونها في معنى الشّرط ، أي من أجل ذلك (لزمت الفاء جوابها) فلم تحذف (دون ضرورة . وكذا دُونَ تقديرِ قَولٍ على الأصَحّ) [2] نحو : « فأمّا الّذين آمَنُوا فَيَعْلَمون » [3] لا جائز أن تكون الفاء للعطف ، لأنّ العاطفة لا تعطف الخبر على مبتدئه ، ولا زائدة . إذْ لا يصحّ الاستغناء عنها ، فتعيّن أنها فاء الجزاء .

وقال أبو حيّان : هذه الفاء جاءت في اللّفظ خارجة عن قياسها ، لأنها لم تجيء

---

(١) سبق ذكره رقم ٣٣٨ .

(٢) ا ، ب : « وكذا تقدير قول على الأصحّ » بإسقاط « دون » .

(٣) سورة البقرة ٢٦ .

رابطةً بين جُمْلتين ، ولا عاطفةً مفرداً على مثله .

والتّعليل بكَوْن أمّا في معنى الشّرط ليس بجيّد ، لأنّ جواب : « مهما يكن من شيء » لا تلزم فيه الفاء إذا كان صالحاً لأداة الشرط ، والفاء لازمة بعد أمّا ، كان ما دخَلَتْ عليه صالِحاً لها أم لم يكن ؟ ألا ترى أنه يقال : مهما يكن من شيء لم أُبالِ به ، ويمتنع ذلك في « أمّا » ، ويجب ذكر الفاء فدل على أنّ لزوم الفاء ليس لأجل ذلك .. انتهى .

وقد تحذف الفاء في الضّرورة كقوله :

١٣٢٨ – • فأمّا القِتَالُ ، لا قِتَالَ لَدَيْكُمُ [1] • [٦٨/٢]

ويجوز حذفها في سَعَة الكلام إذا كان هناك قولٌ محذوفٌ كقوله تعالى : « فأمّا الذينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُم أكَفَرْتُمْ » [2] الأصل : فيقال لهم : أكفرتم ، فحذف القَوْلَ استغناءً عنه بالمَقول ، فتَبِعَتْه الفاء في الحذْف ، وربّ شيءٍ يصحّ تَبَعاً ، ولا يصح استقلالاً . هذا قول الجمهور .

وزعم بعض المتأخّرين أنّ الفاء لا تحذف في غير الضّرورة أصْلاً ، وأنّ الجواب في الآية : « فَذُوقوا العذَابَ » ، والأصْل : فيقال لهم : ذُوقُوا [3] ، فحذف « القول » ، وانتقلت الفاء للمقول وأنّ ما بينهما اعتراض .

(و) مِن أجل ذلك أيضاً (لم يَلِها فعلٌ) لأنها لما قدّرت بمهما يكن ، وجعلوا لها

---

(١) للحارث بن خالد المخزومي . وعجزه :

• ولكنّ سيراً في عِراض المواكب •

شرح شواهد المغني للسيوطي ١٧٧ ، والأشموني ٤ : ٤٥ والخزانة ١ : ٢١٧ .

(٢) سورة آل عمران ١٠٦ .

(٣) ا « ذوقوا العذاب » بزيادة كلمة : « العذاب » .

جواباً تعذّر إيلاؤها الفعلَ من حيثُ أنّ فعل الشّرط لا يليه فِعل إلاّ إنْ كان جواباً والفرْض أن ما بعد الفاء جوابٌ .

(وتفيد) أمّا (التّفصيل ، فتكرّر غالباً) نحو : « فأمّا الّذينَ آمَنُوا فيَعْلَمون أنه الحقُّ من رَبِّهم وأمّا الّذين كَفَرُوا فيَقُولون »[1] . قال ابن هشام في المغنى : والتفصيل غالب أحوالها . قال : وقد يترك تكرارها استغناءً بذكر أحد القِسْمَيْن عن الآخر ، أو بكلام [2] يذكر بعدها في موضع ذلك القِسْم ، فالأوّل نحو : « فأمّا الّذين آمنوا بالله واعْتَصَمُوا به » [3] الآية . أي : وأمّا الّذين كَفَرُوا فلهم كذا ، وكذا . والثاني نحو : « فَأمّا الّذينَ في قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ » [4] الآية . وأما غيرهم فيؤمنون به ، ويكلون معناه إلى ربّهم ، ويدل على ذلك : « والرّاسخون في العِلْم » إلى آخره [5] .

(و) تفيد (التوكيد) قال في « المُغنى » : وقلّ من ذكره . قال : ولم أر من أحكمَ شَرْحه غير الزمخشري ، فإنه قال : « فائدة » : « أمّا » في الكلام أنْ تعطيه فَضْل توكيد ، تقول : زيد ذاهب ،فإذا قَصَدْت توكيد ذلك ، وأنه لا محالةَ ذاهبٌ ، وأنه بصدد الذّهاب ، وأن منه عزيمة ، قلت : أمّا زيد فذاهبٌ . وكذلك قال سيبويه في تفسيره : مَهْما يكن من شيء فزيدٌ ذاهب ، وهذا التفسير يدلّ بفائدتين : بيان كونه توكيداً ، وأنه في معنى الشرط . انتهى .

(وتُفْصَل) أمّا (من الفاء) بواحد من أربعة أمور : (إما بمبتدأ) كالآيات السابقة (أو خَبَر) نحو : أمّا في الدار فزيد . (وقيل الفصل به قليل) نقله في المغنى عن الصّفّار (أو معمول لما بعدها) إما صريحاً نحو : « فأمّا اليتيمَ فلا تقهر »[6] . الآيات

---

(١) سورة البقرة ٢٦ .

(٢) ب ، ط : « وبكلام » بالواو دون « أو » تحريف . صوابه في ا ، والمغني ١ : ٥٤ .

(٣) سورة النساء ١٧٥ . (٤) سورة آل عمران ٧ .

(٥) أي : « يقولون آمنّا به كل من عند ربّنا » آل عمران ٧ .

(٦) سورة الضّحى ٩ .

أو مفسّراً نحو : أما زيداً فاضربه .

(قال سيبويه أو) : جملة (شَرْط) نحو : « فأمّا إنْ كان مِنَ المُقَرَّبِينَ فرَوْحٌ وَرَيْحان »[1] . الآيات. (لا بجملة تامة) ؛ لأنّ هذا التقديم إنما جاز للاضطرار ليحصل[2] الفصل بين أمّا والفاء ، وذلك حاصل باسم واحد ، فبقي الزائد على أصله من المنع ؛ إذْ الفاء لا يتقدّم عليها ما بعدها . قال أبوحيّان : إلاّ إنْ كانت للدّعاء نحو : أمـــا زيداً رحمك الله فاضْرِبْ .

[عمل ما بعد الفاء فيما قبلها]

(مسألة) : يعمل ما بعد الفاء فيما قَبْلَها هنا وفاقاً كما تقدّم في قوله : « فأمّا اليتيمَ فلا تَقْهَرْ » .

(ثم قال سيبويه : ما جاز عمله بعد حذف[3] أمّا والفاء) عمل فيما قبل ، وما لا فلا ، ألا ترى أنك لو حذفت أمّا والفاء في الآية ، وقلت : اليتيم لا تقهر لكان جائزاً بخلاف نحو : أمّا زيداً[4] فإنّي ضاربٌ لا يجوز ، إذْ لو حذفت أمّا والفاء لم يجز تقدّم معمول خبر إنَّ عليها ، وكذا لا يجوز : أمّا درهماً فعندي عِشرون إذ المميز[5] لا يعمل فيما قبله وِفاقاً) .

وقال المبرّد : أوّلاً (وابن درستويه) زيادة على ذلك : (وإنّ) أيضاً يعمل ما بعدها فيما قبلها مع أمّا خاصّة نحو : أمّا زيداً فإني ضارب ، واختاره ابن مالك . قال

---

(١) سورة الواقعة ٨٨ ، ٨٩ .

(٢) ا ، ب : « اما ليحصل الفصل » بزيادة امّا .

(٣) « حذف » مسقط من ا .

(٤) ا : « أما زيد » برفع « زيد » تحريف .

(٥) ا : « إذ الخبر » تحريف .

أبو حيّان : وهذا لم يَرِدْ به سماع ، ولا يَقْتَضِيه قياسٌ صحيحٌ . قال : وقد رجع المبرّد إلى مذهب سيبويه فيما حكاه ابن ولاّد عنه . قال الزّجّاج : رجوعُهُ مكتوبٌ عندي بخطه ، فلذا لم أحْكه عنه في المتن .

(و) قال (الفرّاء) زيادة على ذلك : (وكل ناسخ) يدخل على المبتدأ من أخوات إنّ وغيرها نحو : أما زيداً فايتني ضارب ، وأما عَمْراً فلعَلّي مكرم .

(وقيل : يختص ذلك بالظّرف) والمجرور للتوسّع فيه نحو : أمّا اليوم فإنّي ذاهب ، وأمّا في الدار فإنّ زيداً جالس .

(وقيل) زيادة على ذلك : (و) فعل (التعجّب) إذا كان متعدّياً نحو : أما زيداً فما أزْورَني له ، قال الكوفيّون ، وعلّلوه بأن التعجب ، محمول [1] على معناه ، والمعنى : أمّا زيداً فأنا أزوره كثيراً بخلاف غير المتعدّي إذا اتصل بضمير الاسم ، فلا يجوز : أمّا زيداً فما أحسنه ، نعم ، يجوز إذا لم يتّصل به نحو : أمّا زيداً فما أحسن .

(ولا تعمل أمّا في اسم صريح) فلا تنصب المفعول (خلافاً للكوفيّة) حيث أجازوه ، لِما فيها من معنى الفعل : ورُدَّ بأن الأسماء الصريحة لا تعمل فيها المعاني ، وبأنه لا يحفظ من كلامهم : أما زيداً فعنده عشرون درهماً ، ولا أمّا زيداً فقائم (غير الظرف ، والمجرور ، والحال) فإنها تعمل فيها وِفاقاً ، لأن هذه الأشياء يعمل فيها ما فيه معنى الفعل [٢/٦٩] .

---

(١) ط : « معمول » بالعين تحريف .